

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١٠٨**

الثلاثاء، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد هلر	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	أوغندا	السيد موغويا
	بوركينا فاسو	السيد تيندرييبيوغو
	تركيا	السيد إلكن
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد قويدر
	الصين	السيد لا ييفان
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لو لونغ منه
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد غييرمت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

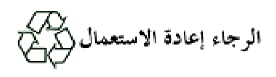
صون السلم والأمن الدوليين

الوساطة وتسوية المنازعات

تقرير الأمين العام عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها (S/2009/189)

09-30823 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

الوساطة وتسوية المنازعات

تقرير الأمين العام عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها (S/2009/189)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسائل من ممثلي أذربيجان، أرمينيا، إندونيسيا، أوروغواي، باكستان، البرازيل، بنن، البوسنة والهرسك، الجزائر، الجمهورية التشيكية، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، السنغال، سويسرا، فنلندا، قطر، كندا، كوبا، كينيا، ليختنشتاين، مصر، المغرب، النرويج، نيجيريا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/189 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد باسكو (تكلم بالانكليزية): في أيلول/سبتمبر الماضي، انعقد مجلس الأمن بقيادة رئيس جمهورية بوركينا فاسو لإجراء مناقشة رفيعة المستوى حول الوساطة (انظر S/PV.5979). وحدد مجلس الأمن خلال تلك المناقشة الكثير من القضايا والتحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي في حل المنازعات سلميا. وفي بيانه الرئاسي (S/PRST/2008/36)، دعا المجلس الأمين العام إلى تقديم تقرير عن

> ”الوساطة وأنشطة دعمها، آخذا في الاعتبار تجارب الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية، وأن يقدم توصيات لتعزيز فعالية الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة“.

ويستجيب التقرير المعروض على الأعضاء لذلك، وقد استفاد من عملية تشاور واسعة. ففضلا عن المشاورات الداخلية، استفاد التقرير من خبرات وآراء أعضاء مجلس الأمن؛ وفرادى الدول الأعضاء، وكل من يعملون كوسطاء، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية. ويحاول التقرير تجميع بلورة سنوات طويلة للأمم المتحدة في التوسط في المنازعات بين الدول وداخل الدول على السواء.

والتقرير يتيح فرصة لتقييم الجهود المبذولة في الأمانة العامة، بقيادة إدارة الشؤون السياسية، لتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال الوساطة وإضفاء المهنية عليها. وقد دعا الأمين العام إلى استخدام الأمم المتحدة للدبلوماسية الوقائية على نحو استباقي أكبر، وقدرتنا على دعم الوساطة وتنفيذها أمر محوري لتلك الرؤية. كما يتزامن صدور هذا التقرير مع الجهود البالغة الأهمية التي تبذلها الدول الأعضاء والأمانة العامة لدراسة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الحاضر والمستقبل.

وهناك، بالطبع، صلة وثيقة بين هذه القضايا. فعندما تصبح الأمم المتحدة أكثر فعالية في ممارسة الوساطة سيجعلها ذلك أكثر كفاءة سواء في احتواء الصراعات قبل أن تصبح أزمات كاملة، أو في وضع نهاية سلمية ودائمة لهذه الأزمات قبل أن يصبح اللجوء إلى حفظ السلام ضروريا. ويمكن للوساطة الفعالة أن تساعدنا على التوصل إلى اتفاقات سليمة يمكن تنفيذها بنجاح، ثم المساعدة في تيسير الحوار المطلوب خلال المراحل اللاحقة من الجهد.

ويجب أن تبقى الوساطة جزءا محوريا من عملية حفظ السلام وبناء السلام. وعلى سبيل المثال، ينشغل رئيس بعثة الأمم المتحدة لبناء السلام في سيراليون، مايكل شولنبرغ، منذ أسابيع في التشجيع على إجراء حوار لنزع فتيل أحدث توتر سياسي هناك. وربما نتابع أيضا جهود الممثل الخاص دوس في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والرئيس السابق أوباسانغو لإحلال السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك، فإن تعزيز القدرة على الوساطة هدف مهم أيضا يتعين أخذه في الاعتبار فيما نسعى جاهدين بصورة جماعية في الأمم المتحدة للاضطلاع بالعمل على نحو أفضل في مجال بناء السلام.

أود أن أنتقل إلى بعض مبادراتنا الرئيسية والجهود الأخيرة في مجال الوساطة. وتشكل هذه المبادرات والجهود جزءا من جهود واعية لإعادة تشكيل إدارة الشؤون السياسية لتصبح عملية ذات منحى عملي وميداني بقدر أكبر بما يمكّنها من التحرك بسرعة أكبر وفي مرحلة أبكر للمساعدة على منع امتداد الصراعات وتقديم دعم أسرع وأكثر موثوقية لعمليات السلام. وبناء على توجيهات الأمين العام، فإننا نعمل على تهيئة الخبرة والموارد المالية والشراكات والقاعدة المعرفية لبلوغ تلك الأهداف. ونحن نقدر بشدة الدعم الذي تلقيناه من أعضاء المجلس والدول الأخرى الأعضاء لتلك الجهود.

وبفضل ما قدمته الدول الأعضاء من دعم سياسي وموارد مالية، من خلال الميزانية العادية والتبرعات، تمكّنا من تعزيز شعبنا الإقليمية وإنشاء وحدة دعم الوساطة. واستكملت الوحدة بفريق احتياطي من خبراء الوساطة الذين يمكن نشرهم للتوسط في مفاوضات في أنحاء العالم خلال فترة قصيرة ويمكن أن يقدموا المشورة والمساعدة للوسطاء بشأن مواضيع مثل تصميم عمليات السلام والترتيبات الأمنية وتقاسم السلطة واقتسام الثروات وإدارة الموارد الطبيعية وإعداد الدستور.

وفي العام المنقضي، قدمت إدارة الشؤون السياسية دعما في مجال الوساطة لأكثر من ٢٠ عملية سلام، وكان لوحدة دعم الوساطة تأثير مضاعف على تلك الجهود. ونحن نسعى جاهدين لاتباع نهج مرن وإبداعي في صنع السلام. وجعلنا خدماتنا الاستشارية التقنية متاحة لمبعوثي الأمم المتحدة وممثليها بالتأكيد، وكذلك للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأطراف الأخرى التي قد تقود جهودا للوساطة. كما نحاول تقديم الدعم التقني العالي الجودة في الوقت المناسب. ويمكن الآن إرسال خبراء إلى أي موقع للوساطة في غضون أيام وليس أسابيع. وتحدث هذه

الإبداعات بالفعل أثرا في قدرتنا على تقديم دعم حقيقي لعمليات السلام. واسمحوا لي أن أقدم بعض الأمثلة المحددة.

في الصومال، يتصدر الممثل الخاص ولد عبد الله مجهودا للوساطة، يرى كثير من المراقبين أنه الجهد الأنجع من بين الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة السياسية في ذلك البلد منذ سنوات. وقدمنا دعما كبيرا لتلك الجهود في العمل مع الطرفين لإبرام اتفاق جيبوتي في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

وإذا جاز لي أن أخرج عن الموضوع للحظة، أود أن أذكر أعضاء المجلس والمشاركين الآخرين في الجلسة بأننا سنعقد في بروكسل يوم الخميس ٢٣ نيسان/أبريل مؤتمرا للمانحين لمتابعة تنفيذ القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩) بشأن دعم الصومال. وكما يعلم أعضاء المجلس، يهدف هذا المؤتمر إلى جمع الأموال لقوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وآمل أن يحث الأعضاء حكوماتهم على الحضور بمستوى عال وتقديم دعم سخي.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أدت بعثتنا السياسية دورا رئيسيا على أرض الواقع في إجراء حوار سياسي وطني جامع. وقد أسهم تدريب إدارة الشؤون السياسية للجنة التحضيرية في نجاح هذا الحوار.

وفي قبرص، نشرنا ميسرين للأفرقة العاملة الفنية خلال المرحلة التحضيرية من المحادثات ونواصل العمل عن كثب مع الكسندر داونر، المستشار الخاص للأمين العام، بما في ذلك الدعم التقني بشأن تقاسم السلطة والمسائل المتعلقة بالملكية.

وفي نيبال، نواصل دعم كارين لاندغرين، الممثلة الخاصة للأمين العام، في المسائل المتعلقة بالوساطة وتيسير المساعدة في مراحل تنفيذ اتفاق السلام.

وفي العراق، يقود السيد دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام، دورا بارزا متزايدا في تعزيز المصالحة السياسية – بدعم من نيويورك عن طريق مجموعة متنوعة من الخبرات بشأن القضايا المتصلة بالحدود الداخلية المتنازع عليها وكركوك وتقاسم المياه والدستور.

كما ندعم البعثات التي تديرها إدارة عمليات حفظ السلام في دارفور وكوسوفو وجمهورية الكونغو الديمقراطية حيث يعمل الممثلون الخاصون للأمين العام إما من أجل التوصل إلى اتفاقات سلام أو المضي قدما بالمهمة الصعبة جدا المتمثلة في تنفيذ اتفاقات السلام. ومن المهم الإشارة إلى أن جهود الوساطة السياسية التي تقوم بها الأمم المتحدة لا تبذل في حالات صنع السلام التقليدية فحسب كما هو الحال في قبرص أو الصحراء الغربية، وإنما من خلال الأعمال اليومية للبعثات السياسية في الميدان أيضا. وتقضي هذه البعثات الكثير من الوقت في السعي للتوسط في إجراء حوارات واستخدام الدبلوماسية الوقائية لنزع فتيل الأزمات التي تنشأ.

ووضعت خدماتنا تحت تصرف المنظمات الإقليمية التي تؤدي دورا رياديا في عمليات سياسية. ففي كينيا، على سبيل المثال، حيث قاد هذا الجهد الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان، قام فريقنا بمساعدته في التحضير لجهود الوساطة وفي المسائل المتعلقة بالانتخابات والأمن والدستور. ومنذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ما برحنا ندعم جهود الاتحاد الأفريقي في جزر القمر الرامية إلى إجراء حوار بين الأطراف هناك.

وتبين لنا أنه يمكن أن يكون التواجد الإقليمي وسيلة فعالة للتوسط في النزاعات. ومن خلال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، استطعنا العمل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل مثل موريتانيا وغينيا بدون نشر بعثات قائمة بذاتها. وفي الآونة الأخيرة، قام الممثل الخاص للأمين العام جينيت، بمهمة وقائية في توغو للتشاور مع السلطات هناك بشأن التطورات الأخيرة في البلد.

وذلك جزء من عملنا المستمر مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقادة في المنطقة لمنع نشوب الصراعات هناك.

ويقود مكتبنا لشؤون وسط آسيا في عشق أباد جهودا لمساعدة البلدان الخمسة على نزع فتيل التوترات بشأن المسائل المتعلقة بالمياه، في جملة أمور تحظى بالاهتمام الإقليمي. وثمة دور رئيسي يقوم به متخصص في إدارة الموارد الطبيعية من الفريق الاحتياطي التابع لوحدة دعم الوساطة. وشجعتنا فعالية هذه الجهود الإقليمية على تقديم اقتراحنا بإنشاء تواجد إقليمي في منطقة وسط أفريقيا كما طلبت الدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية.

ومن المهم أن قدرتنا على التحرك بسرعة للتوسط في التراعات قد تحسنت بفضل وضع ميزانية صغيرة لبدء جهود الوساطة بتمويل من الجهات المانحة. فميزانية السفر المتواضعة لإدارة الشؤون السياسية لا يمكنها في الحالات الطارئة تحمل تكاليف إرسال أفرقة لمنع نشوب الأزمات. وتمكنا باستخدام تلك الأموال الخارجة عن الميزانية من نشر ودعم فريق صغير في مدغشقر للتوسط في الأزمة الراهنة في البلد؛ وإرسال مبعوثي الأمين العام مثل الأمين العام المساعد منكريوس، لدعم الجهود الإقليمية بشأن زمبابوي؛ أو إرسال وتنفيذ المهمة بقيادة الرئيس السابق أوباسانغو في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بينما كان القتال دائرا. إن التخطيط المسبق والموارد الجاهزة عنصران هامان في القيام بوساطة فعالة مبكرة عندما تنشأ الأزمات.

ويتوقع مبعوثونا وممثلونا منا حاليا أن نقوم بصورة روتينية بأنشطة الوساطة التي شرحتها اليوم. وتعمل إدارتنا جاهدة لتلبية هذه المطالب. ومع ذلك، فقد أعطى إنشاء وحدة دعم الوساطة وفريقها الاحتياطي المكون من خبراء الوساطة دفعة هائلة لتلك الجهود عن طريق توفير خبرات وساطة جاهزة للعمل من داخل المنظمة. ويأتي معظم تمويلنا حاليا من سخاء المانحين الأمر الذي ما زالت له أهمية حاسمة.

إن التحديات التي نواجهها في الوساطة لحل الصراعات هي تحديات تواجه المجتمع الدولي بأسره، وتقع على عاتقنا جميعا مسؤولية المشاركة في العمل الجماعي للتصدي لها. وحتى يتسنى القيام بذلك، من الضروري أن نقيم شراكات مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية.

وكثيرا ما تكون المنظمات الإقليمية في وضع أمثل لأخذ زمام المبادرة في جهود الوساطة، وبعضها يملك خبرة واسعة في الوساطة في حد ذاتها. وحيثما طُلب منا، فقد ساعدنا المنظمات الإقليمية في جهود الوساطة التي تبذلها وفي تعزيز قدراتها في مجال الوساطة. وفي أفريقيا، استفدنا من التعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جهود الوساطة في دارفور وزمبابوي وكينيا ومدغشقر وغينيا وبوروندي ومناطق أخرى.

أود بصفة خاصة أن أشيد بالجهود المتميزة التي يبذلها في ظروف صعبة وغير عادية السيد جبريل باسولي، كبير الوسطاء المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور. كما نواصل العمل بشكل وثيق مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل بناء قدرة على الوساطة.

ومن دلائل شراكتنا القوية مع الاتحاد الأفريقي أننا انتهينا قبل يومين من إجراء تقييم مشترك لتعاوننا في حالتين: دارفور وكينيا. وكان ذلك اجتماعا مثمرا للغاية ونعتزم متابعة عملنا معا في الصومال.

في أوروبا، خطونا خطوات كبيرة في تعزيز شراكتنا في مجال الوساطة مع الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك المفوضية.

ونرحب بالمناقشات التي جرت مؤخرا في الاتحاد الأوروبي بشأن تطوير قدرته في مجال الوساطة. ونتطلع إلى العمل مع جميع الأطراف الفاعلة الإقليمية وتشاطر الخبرات والدروس المستقاة وتوفير فرص تدريب مشتركة ووضع قائمة تضم الخبراء في مجال الوساطة تتسم بالتنوع الجغرافي.

ونحن نسلم بالتأكيد بأن العديد من المجالات يحتاج إلى تحسين. وتتطلب الوساطة المهارة والمعرفة، ولكنها يمكن أن تكون عملية معقدة بما تنطوي عليه من الخدمات اللوجستية والموظفين والمتطلبات التقنية. ولكي ينجح المبعوثون في مهامهم، فإنهم يحتاجون إلى ما هو أكثر من مواهبهم الفردية وخبرتهم. ونبذل جهدا منهجيا لدعمهم في مجال التخطيط لعمليات السلام وإدارتها.

ونحن إذ نعمل مع أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، فإننا نضع نظاما من خمسة مستويات من الدعم للمبعوثين: التخطيط والوساطة، ويشملان تقييم الاحتياجات والتعبئة لتلبيتها ووضع مجموعة صغيرة على المستوى العملياتي من الوسطاء الجاهزين للعمل لإدارة المهام اليومية لجهود وساطة؛ والفريق الاحتياطي لخبراء الوساطة الذي سيواصل عمله للعام القادم، ووضع قائمة تضم عددا صغيرا، من الخبراء من داخل المنظمة وخارجها لكن يعوّل عليهم؛ وإنشاء فريق صغير متنوع جغرافيا من كبار المبعوثين ذوي الخبرة لتقديم المشورة في مجال الوساطة.

إننا سنجمع أيضا بين هذه القدرة المتخصصة على الاستجابة والمنهج التدريبي الصارم للمتخصصين الإقليميين لدينا. ويتعين أن يخضع جميع موظفي الشؤون السياسية للتدريب الأساسي على جوانب الوساطة. وقدرات الأمم المتحدة في مجال الوساطة والدروس المستقاة والوسائل المستخدمة ليست معلومات خاضعة للملكية؛ لكنها متاحة لجميع الأشخاص الذين يحتاجون إليها. وإذ نعمل معا، يتعين علينا تعزيز فهم بين الدول الأعضاء بأن وساطة الأمم المتحدة، بما في ذلك المساعي الحميدة، والتيسير والحوار هي خدمة يقدمها الأمين العام في جميع مراحل الصراع.

وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تشعر بالارتياح لالتماسها تقديم هذه الخدمة والاستعانة بها عند الاقتضاء. ويلزم أن نقرن بناء قدراتنا ببناء الثقة، أي الثقة بأن الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة أداة نزيهة وفعالة لتسوية الصراع. وفي بعض الأحيان يترجم التحفظ تجاه إشراك أطراف فاعلة خارجية إلى ضياع فرص الدول الأعضاء للاستفادة من العمل الذي يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة. ونحن موجودون هنا لتقديم المساعدة، ولكن شريطة أن يسمح لنا بالقيام بذلك.

ويوضح التقرير أن الأمم المتحدة لا تحتكر الوساطة. وهذا ينطبق أيضا على تراكم المعرفة وأفضل الممارسات بشأن الوساطة. ونحن اضطلعنا بالقيادة في تطوير مستودع للمعلومات عن الوساطة على شبكة الإنترنت، يسمى الأمم المتحدة صانعة السلام، ولكن سيلزمنا أن نعمل بصورة وثيقة مع شركائنا بغية تدعيم هذه المعرفة ونشرها. وتتضمن هذه الأداة على شبكة الإنترنت لدعم المهنيين العاملين في صنع السلام الدولي أكثر من ٨٠٠ وثيقة، مع أكثر من ٣٠٠ اتفاق للسلام، و ١٥ مذكرة توجيهية تنفيذية، مع ١٢ مذكرة أخرى قيد التطوير. وتم تطوير موقع الأمم المتحدة صانعة السلام بميزانية محدودة وهو سيكون الآن بحاجة إلى المزيد من الصيانة والتحسين بشكل سليم.

وبغية أن نحرز النجاح في جهودنا الجماعية للوساطة، يلزم أن نتعلم باستمرار دروسا جديدة وأن نطبق هذه الدروس. ولهذا السبب، وضعنا برنامجا لاستخلاص المعلومات من كبار المبعوثين، الأمر الذي يمكننا من الحصول على الخبرات التي كسبوها. كما أننا نعمل بشأن إنشاء

مشروع لتقييم اتفاقات السلام، وهو سينظر في العوامل الموجودة في عمليات واتفاقات السلام التي تسهم في استدامة السلام. ونحن ننظر في وضع برامج ابتكارية أخرى لتقييم الدروس المستخلصة من عمليات الوساطة الناجحة والوسطاء. ومرة أخرى، أود أن اذكر أن هذه المبادرات ما كان سيتسنى اتخاذها بدون دعم المانحين من الدول الأعضاء، ونحن نقدر سخاءهم تقديرا عميقا.

وفي الختام، أود أن أقول إننا سمعنا بصورة واضحة للغاية نداء مجلس الأمن وتوجيه الأمين العام بتطوير نهج أكثر نشاطا وفعالية نحو الوساطة. وتشكل الوساطة أحد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة بموجب الميثاق ولا بد من القيام بها بأعلى درجة من المهنية والشفافية والإعداد لتعزيز السلام والأمن. ونحن نشعر بامتنان عميق على الدعم الذي يقدمه المجلس حتى الآن ونأمل أن نواصل الحصول على هذا الدعم في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد باسكو على توليه عرض التقرير.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقتصروا عند الإدلاء ببياناتهم على فترة لا تزيد على خمس دقائق بغية تمكين المجلس من إنجاز أعماله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء ببيانات مختصرة عندما يتكلم ممثلوها في القاعة.

السيد شركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا نرحب بهذه الجلسة التي يعقدها مجلس الأمن بغية تناول مسألة موضوعية مثل مسألة الوساطة وتسوية النزاعات. ومن الواضح تماما أن الوساطة هي أحد أساليب المجتمع الدولي السياسية والفعالة التكلفة للغاية بغية الاستجابة لحالات الصراع. ونحن ممتنون للأمين العام على تقديم تقريره الأول عن الموضوع (S/2009/189)، وبطبيعة الحال ممتنون لوكيل الأمين العام باسكو على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها اليوم وعلى الجهود التي بذلها للنهوض بأنشطة الأمم المتحدة في مجال الوساطة.

إن الوصف الوارد في تقرير الأمين لحالة المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال الوساطة إلى أطراف الصراع يتطلب الدراسة والتحليل، ويزيد من ذلك أن عددا من أحكام التقرير يثير عدة تساؤلات. فالتقرير، في جملة أمور، يحدد الهدف الشامل إلى حد ما والمتمثل في إنشاء قدرات وساطة دائمة للاستجابة السريعة. وتوجد إشارة إلى وضع إدارة الشؤون السياسية لبرنامج طويل الأجل لمساعدة جهود الوساطة. ونحن نرى أن هذا الجانب من خطة الأمانة العامة يتطلب المزيد من الإيضاح، وفي المقام الأول فيما يتعلق بمصادر التمويل. ونحن نتوقع ألا ينطوي هذا البرنامج الطويل الأجل على تخصيص موارد إضافية من الميزانية العادية لإدارة الشؤون السياسية إضافة إلى الموارد التي توفرها قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

ويلاحظ التقرير على نحو منطقي أن الأمم المتحدة لا تحتكر الوساطة. فاللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية منصوص عليه في المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة. ويطلب الفصل الثامن من الميثاق، بدوره، إلى الدول الأعضاء منح الأولوية لتسوية النزاعات المحلية باستخدام هذه الوكالات والتنظيمات قبل عرض هذه النزاعات على مجلس الأمن. ويحظى عدد من المنظمات الإقليمية بخبرة متراكمة وكبيرة في مجال الوساطة. وعلى الأمم المتحدة أن تستخدم هذه الخبرة في أنشطتها وأن تتناول مسائل الوساطة على أساس مبدأ التقاسم الحكيم للعمل مع الهياكل الإقليمية ودون الإقليمية.

وإضافة إلى التعاون مع الشركاء المعترف بهم في هذا المجال، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي ومنطقة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي، يبشر بالخير أيضا التعاون مع المنظمات التي تراكم الخبرة بفعالية، مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

وتتطلب أعمال أي وسيط براعة كبيرة ودقة. وهي نتيجة للالتزام واللباقة والمعرفة بالخصائص التاريخية والثقافية وغيرها من خصائص الصراعات. ونلاحظ في هذا الصدد أهمية الاختيار الدقيق لوسطاء الأمم المتحدة وعلى أساس المعايير الموضوعية والمقبولة عالميا. وعلى المرء أن يتناول هذا الأمر بطريقة متوازنة وأن يتجنب أي تحيز نحو أي جماعة سياسية أو إقليمية معينة. ومن الواضح تماما أن أنشطة الوسطاء ينبغي أن تنفذ بصورة تتسم بالشفافية وعن طريق مجلس الأمن، وعندما يسند المجلس ولاية إلى الوسطاء، ينبغي أن يخضعوا للمساءلة على هذه الولاية.

وفي القيام بالوساطة، لا يمكن للمرء أن يفرض قرارات انفرادية أو أن يقدم أي أسس للاشتباه في تحامل الوسيط أو تحيزه لأي جانب. وإخفاق الوسيط في الوفاء بأي واحد من هذه الشروط سيؤدي لا محالة إلى بروز المشاكل. ويكفي أن نشير إلى حالة التسوية حول كوسوفو.

إن التجربة في منع نشوب الصراعات وتسويتها تظهر بوضوح أنه لا تحظى بأي فرصة لإحراز النجاح سوى الوساطة التي لا تستخدم القوة أو تفرض شروطا لتسوية أي صراع بل بدلا من ذلك توفق بين مواقف الأطراف وتبحث عن مجالات الاتفاق والحلول المقبولة بشكل متبادل. واستنادا إلى هذه المبادئ الأساسية، يشارك الاتحاد الروسي في أنشطة الوساطة ويؤيد بشكل فعال تلك الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية.

السيد لو لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): إن الوفد الفيتنامي يشكركم، سيدي، ويشكر الرئاسة المكسيكية للمجلس على اتخاذ المبادرة لعقد هذه المناقشة في المجلس بشأن الموضوع الهام المتمثل في الوساطة وتسوية الصراعات. وأشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية الشاملة.

ونحن نعلن تأييدنا للبيان الذي سيدلي به ممثل كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن حقيقة أن هذه المسألة مجسدة في الميثاق تشهد على الأهمية التي توليها الأمم المتحدة لتسوية النزاعات والصراعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك من خلال الوساطة. وازدياد عدد الصراعات وتأثيرها السلبي على السلام والأمن الدوليين والتنمية، بالترافق مع الزيادة في ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام، تجعل منع نشوب الصراع وتسويته من خلال الوساطة ودور الأمم المتحدة في هذا الصدد أمرا ضروريا وعاجلا اليوم أكثر من أي وقت مضى.

ونحن نرحب بنشر تقرير الأمين العام عن الوساطة (S/2009/189)، ونرى أنه سيشكل خطوة رئيسية إلى الأمام في تعزيز الوساطة بوصفها أداة فعالة لتسوية النزاعات والصراعات. ودعمت وحدة دعم الوساطة، اعتبارا من أواخر عام ٢٠٠٨، ١٨ عملية للسلام في العالم، وخلال فترة قصيرة بعد إنشاء الوحدة في عام ٢٠٠٦، أصبحت الوحدة أداة هامة للغاية لدعم المساعي الحميدة وجهود الوساطة التي لا تقوم بها الأمم المتحدة فحسب، بل تقوم بها المنظمات الإقليمية أيضا. وتجسد هذه الجهود الدور المتزايد أهمية الذي تضطلع به الأمم المتحدة في أنشطة الوساطة. وإذ نؤكد مجددا دعمنا لأنشطة الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة، نرى أنه لكفالة فعالية تلك الأنشطة، يجب الامتثال للمبادئ التالية.

أولا، إن دراية الوسطاء بالتراعات والصراعات التي تقع في مناطقهم وبالأطراف المعنية وفهمهم لها على نحو عميق، بما في ذلك مصالح الأطراف ومطالبها، سواء المشروعة وغير المشروعة أو الخلافية، تضعهم في موقع أفضل للقيام بتحليل دقيق للحالة وتقديم اقتراحات موضوعية وواقعية يمكنها أن تجمع بين الأطراف. ولتحقيق ذلك الهدف، ينبغي السماح للمنظمات والشخصيات الإقليمية ودون الإقليمية بالمشاركة والإسهام في هذه الجهود وتشجيعها على ذلك. ونتشاطر ملاحظة الأمين العام المتعلقة بضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لبناء القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي بغية تحسين قدرات الأطراف الفاعلة المحلية ومهاراهما في مجال الوساطة.

ونشيد بالمساعدة التي قدمتها وحدة دعم الوساطة بالأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأوروبي لتعزيز قدراهما في مجال الوساطة. وخطة عمل الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي على مدى سنتين بغية تعزيز قدرة الاتحاد في مجال الوساطة تشكل أداة نموذجية لهذا التعاون ينبغي مواصلة تعزيزها.

ثانيا، ينبغي كفالة التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن أنشطة الوساطة بهدف تعزيز الفعالية وتفادي الازدواجية غير الضرورية، وإهدار الموارد، أو التنافس غير المجدي الذي يمكن أن يؤدي إلى إبطال الأدوار في ما بينها، وبالتالي عرقلة السعي المشترك إلى إيجاد حلول للتراعات والصراعات. كما يدل تاريخ الوساطة من أجل حل التراعات والصراعات الأخيرة في جميع القارات الرئيسية، من أفريقيا إلى آسيا وأمريكا وأوروبا على أنه كلما تم هذا التنسيق يتحقق النجاح، والعكس صحيح.

ثالثا، ينبغي أن تتركز جهود الوساطة على تناول الأسباب الجذرية للصراعات مع إيلاء الاهتمام الواجب لضرورة مساعدة البلد أو البلدان المعنية على تجاوز ظروف الفقر المدقع وانعدام التنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي تتصدر الأسباب المتجذرة للتراعات والصراعات. ويرى وفد بلدي أن هذا النهج لا يساعد على إيجاد حلول مناسبة لكل نزاع أو صراع فحسب، بل أيضا على تفادي التسرع في عرضها على نحو مثير، يمكن أن يؤدي إلى التطبيق غير الضروري لتدابير الملاذ الأخير، مثل التدابير التي يقتضيها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والتي أشارت إليها العديد من الدول الأعضاء بوصفها مصدر قلق.

وأخيرا وليس آخرا، فإن الوساطة، باعتبارها وسيلة لتسوية التراعات بصورة سلمية، يجب أن تتماشى مع المبادئ الأساسية المتمثلة في الموضوعية والتراهة واحترام الاستقلال الوطني والسيادة والسلامة الإقليمية والمساواة في العلاقات الدولية.

وباعتبار المجلس أعلى جهاز في الأمم المتحدة مناط بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإنه يضطلع بدور حيوي في تعزيز التسوية السلمية للتراعات والصراعات، بما في ذلك عن طريق الوساطة بصورة خاصة. والانخراط الفعال لمجلس الأمن، مثل تأييده للوسطاء ودعمه لقيام الأمين العام بإيفاد مبعوثيه ووسطائه للمساعدة على حل التراعات والصراعات، يسلط الضوء على ما يوليه المجلس من أهمية متزايدة لأنشطة الوساطة.

وتؤيد فييت نام بشدة توطيد التعاون والتنسيق بين مجلس الأمن والأمين العام، وبين الأمانة العامة وبعثات الأمم المتحدة، لدى تنفيذ أنشطة الوساطة بغية إيجاد تسوية سلمية للتراعات والصراعات. وفي الوقت ذاته، نرى أنه لكي يحافظ مجلس الأمن على نزاهته ويكفل حصول أنشطته على ما يلزم

من قبول ودعم، ينبغي أن يتفادى الانخراط غير المبرر وغير المجدي في الأعمال التي تقع ضمن اختصاص ولايات أجهزة أخرى للأمم المتحدة على النحو المحدد في الميثاق.

السيد غيليرمي (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. كما نود أن نهنئ السيد باسكو على عرضه تقرير الأمين العام (S/2009/189). فتقرير الأمين العام عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها يشكل دعوة مفتوحة إلى إجراء مناقشة مشتركة ستعطي أكلها وستعزز عمل الأمم المتحدة. كما نود أن نتقدم بالشكر إلى بوركينا فاسو على الدور الريادي الذي اضطلعت به.

لقد كانت كوستاريكا على الدوام حليفا رئيسيا لعمليات التسوية السلمية للنزاعات. ومكننا تاريخنا من تقدير هذا الزخم باعتباره عاملا من عوامل السلام والاستقرار. وما فتئنا شهودا وأطرافا فاعلة في عمليات لحفظ السلام في منطقتنا. وفي هذه المنظمة وغيرها من المحافل الدولية والإقليمية، دافعنا عن عمليات الوساطة وتسوية النزاعات ودعمناها ليس فحسب باعتبارها آليات فعالة لحل الصراعات، بل أيضا بوصفها سبيلا وقائيا لتفادي نشوبها. وستجسد الأهمية والقيمة اللتين يوليهما المجتمع الدولي للوساطة التزامه بالسلام وتشبثه بالاستقرار.

وترحب كوستاريكا بتقرير الأمين العام وتؤيده تأييدا تاما. فهو تقرير جيد للغاية يتضمن توصيات قوية ومحددة تبين سبيل المضي قدما. والتقرير لا يتضمن الدروس المستفادة فحسب، بل يتناول أيضا التحديات التي يجب أن نتغلب عليها بغية تعزيز قدرات المنظمة في مجال الوساطة. علاوة على ذلك، يشير على نحو دقيق إلى الإجراءات الاستراتيجية الهامة اللازم اتخاذها للمضي قدما في تعزيز الوساطة باعتبارها أداة صالحة لتسوية النزاعات في هذه المنظمة.

ويوافق وفد بلدي على أنه لا يمكن لأي اتفاق سلام تؤيده المنظمة أن يتضمن وعدا بالعفو عن جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ولا يمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي التملص من مسؤولياتهما الجماعية. ويقول البعض إنه عندما يتعلق الأمر بالجرائم الخطيرة، يمكن اعتبار العدالة الدولية عائقا أمام عملية الوساطة، ويمكنها، إلى حد ما، تقويض نتائجها. لكن هل يمكننا أن نتفادى العدالة من أجل السلام؟ ألن نعزز ثقافة الإفلات من العقاب إذا تجاهلنا العدالة الدولية؟

ويعتقد وفد بلدي أنه لا مجال لطرح هذه الأسئلة لأنه لن يكون هناك أي سلام مستدام في مثل هذه الظروف. فالوساطة، وهي الأداة التي نعززها هنا، تكمل العدالة الدولية ولا تتعارض معها.

والقدرات المحلية والوطنية لا تُوجه فحسب صوب الوساطة لحل الصراعات، بل تشكل أيضا عوامل تكفل الاستدامة وتسهم بصورة كبيرة في تعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون في حالات ما بعد الصراع. وهي عوامل تغيير تصبح عوامل استقرار. وفي ذلك الصدد، يكتسي التعاون مع المنظمات الإقليمية أهمية حاسمة لزيادة الأثر وتعزيز الفعالية، وكذلك للاستفادة من التجارب الناجحة على الصعيد الإقليمي.

ويشكل تعزيز جهود الوساطة التي تقوم بها هذه المنظمة استثمارا يعتد به. وفي ذلك الصدد، أحرزت المنظمة تقدما هاما، شرحه السيد باسكو بإسهاب. فقد طورت هيكلها بناء على طلب أعضائها لأجل أداء دور أكثر فعالية في مجال الوساطة. وعززت إدارة الشؤون السياسية بإنشاء وحدة دعم الوساطة. غير أنه ينبغي أن ننظر في هذه الحالة على نحو واضح: إذ لا شك في أن تخصيص موارد كافية

للإجراءات الوقائية، والإنذار والوساطة المبكرين سيؤدي إلى تخفيض التكاليف المالية العامة للمنظمة.

لكن الأكثر أهمية من ذلك هو الابتعاد عن المعادلة البسيطة التي نقرر بموجبها أن الوساطة خيار اقتصادي أفضل من حيث التكاليف. وبدلا من ذلك فإننا ينبغي أن نؤيد البعد الإنساني للتدخل الحسن التوقيت الذي ينطوي على إنقاذ الأرواح البشرية وحماية حقوق الإنسان وتجنب تشريد السكان والحفاظ على المؤسسات. إن الأساس المنطقي يجب أن يتمثل في تقوية عمليات الوساطة حتى يمكن استثمار أموال أكثر في خدمة السكان وفي رفاهيتهم العامة وليس التشجيع على الوساطة لأنها أقل كلفة فحسب من عملية لحفظ السلام. ولا ريب في أننا يجب أن نأخذ تلك العناصر في الحسبان أثناء الاستعراض الاستراتيجي لأنشطة حفظ السلام الذي سيجريه هذا المجلس في القريب العاجل.

إننا نؤيد وندعم التدابير التي اتخذها الأمين العام للنهوض بالمساواة بين الجنسين في أفرقة الوساطة، عملا بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ونؤمن بأن من المهم مواصلة بذل جهود كبيرة في ذلك الصدد.

أخيرا، الوساطة أساسها توفر الإرادة السياسية لدى الأطراف للتوصل إلى الاتفاق. والإرادة السياسية تلك يجب أن تنعكس في الاحترام المطلق لميثاق الأمم المتحدة وفي التزام شرعي يمكن التحقق منه بالنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. وهذان العنصران هما المحور الذي يجب أن تستند إليه كل عملية وساطة، إلى جانب ثقة الأطراف، والذي يمكن أن يُبنى عليه السلام المستدام الطويل الأمد.

السيد غويدر (الجماهيرية العربية الليبية): اسمحوا لي أن أشكر السيد باسكو، وكيل الأمين للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية الوافية حول تقرير الأمين العام عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها (S/2009/189). كما أرحب بجميع المشاركين في هذه الجلسة المتميزة توقيتا وموضوعا.

فمن حيث التوقيت تعقد هذه الجلسة في إطار متابعة اتفقنا عليها في جلستنا المنعقدة أواخر العام الماضي برئاسة بوركينا فاسو وبيانها الرئاسي (S/PRST/2008/36). وكل ما نأمله هو أن تمكّن مداولات جلسة اليوم من التقدم إلى الأمام والوصول إلى رؤية جديدة تحدد دور مجلسنا في الوساطة.

ومن حيث الموضوع لا حاجة إلى التأكيد على المكانة المتميزة للوساطة بين الوسائل السلمية لتسوية المنازعات، كما حددها ميثاقنا منذ القرن الماضي. وهذا يملي مواصلة البحث عن تعزيزها ودعمها في إطار مقاربة كلية يحكمها البحث عن نتائج عملية – مقاربة تعزز هذه الوسيلة السلمية، أو الأفكار التي تدفع للحوار وتؤمّن بكلفة محدودة، قبل نشوب النزاع أو بعده، التوصل من قبل أطراف النزاع أنفسهم إلى ما ينهي النزاع في مهده أو يصنع السلم ويبنيه.

وتملي زيادة اهتمامنا بالوساطة مراعاتها لطبيعة وأوضاع أكثر الصراعات المعروضة علينا – الصراعات الأفريقية. فهي تراعي الحاجات والمصالح الأساسية المحلية في القارة وتنسجم مع خصوصيات صراعاتها، بل مع الواقع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، وما تميز به من بحث عن الحلول التوافقية. إن الطابع غير الملزم للوساطة يجب أن لا يقلل من أهميتها. فهي، على الأقل، تسمح بتقييم المواقف أو إعادة النظر فيها، وتسمح، بالتالي، بالتقدم في مساعي التسوية السلمية النهائية للنزاع.

وهكذا يقتضي صون السلم والأمن العالمي مبادرات جادة تعزز الوساطة وتدعمها، لا سيما في أفريقيا. ولا يمكن أن يكون هذا التعزيز بمجرد الحرص على حيدة الوسيط وحنكته. بل يفرض ضمان معرفة الوسيط لجغرافية وتاريخ

وثقافات أفريقيا والأسباب الجذرية لمنازعاتها. ويعد الاتحاد الأفريقي الإطار الطبيعي للتحقق من كل ذلك والقادر على ضمان فعالية الوساطة، بشراكة ودعم دولي حقيقي وملموس.

مع ذلك، اسمحوا لي أن أقول بصراحة إننا ما زلنا دون تنفيذ التزاماتنا. لقد كشفت تجربة بلادي ووساطاتها العديدة في المنازعات الأفريقية، كعضو وكرئيس للاتحاد الأفريقي، والجهود النبيلة للوسطاء، عن الحاجة إلى رؤية جديدة للوساطة ودور مجلس الأمن بشأنها؛ رؤية لا تهمل جذور الصراعات لصالح أعراضها؛ وتوظف بفعالية أدوات الفصلين السادس والثامن من الميثاق قبل فصله السابع، وبالتالي تقدم منع الصراعات في مهدها على إدارتها أو مهام رجال المطافئ؛ رؤية تُبنى على دروس الماضي بدعم دبلوماسية وقائية أفريقية ازداد اللجوء إليها في إطار الاتحاد الأفريقي من خلال شراكة تُطوِّر الهياكل القائمة وتمكّن الأمانة العامة للأمم المتحدة، ووحدة دعم الوساطة الناشئة التابعة لها، من تقديم الدفع المطلوب لدينامية الاتحاد. وبهذا ننهي مآسي إنسانية معاشة وندعم النظام الدولي وسلطات مجلس الأمن كحارس وضامن نهائي لسلم العالم وأمنه.

لا نملك سوى تأييد توصيات الأمين العام المؤكدة لمجمل ما سلف. وتسجل ليبيا تأييدها للبيان الذي سيلقيه ممثل كوبا باسم حركة عدم الانحياز. ونكرر الأمل بأن تتجاوز مداولاتنا اليوم مجرد دعم التوصيات، فتمهد لما يكفل مواجهة التحديات المشتركة بترتيبات عملية متناسقة ومخططة.

نشكر في الختام وفد بوركينا فاسو على إعداد مشروع بيان رئاسي نؤيده تأييدا كاملا، ونتطلع إلى اعتماده في نهاية مناقشاتنا.

السيد ماير - هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): تعلن النمسا تأييدها للبيان الذي سيدلي به ممثل الجمهورية التشيكية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من هذا الاجتماع. ونود بصفة خاصة أن نشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية الجوهرية والشاملة جدا.

نواجه عددا كبيرا من الأزمات ونتعرض لمخاطر عالمية جديدة تنطوي على إمكانية إشعال فتيل صراعات كاملة النطاق تهدد السلم والأمن الدوليين. وإن تعقيد المسائل التي ينطوي عليها الأمر ومشاركة طائفة واسعة من الجهات الفاعلة يؤكدان الحاجة إلى استخدام كل العُدد والآلات المتوفرة لدى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وقد قامت الأمم المتحدة في الأعوام الأخيرة بمجموعة من جهود الوساطة الناجحة أو قدمت دعمها لهذه الجهود، كما في كينيا على سبيل المثال، ولكن وكيل الأمين العام باسكو قد زودنا اليوم بقائمة طويلة وجديرة بالإعجاب لمختلف الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة في هذا المجال.

وينبغي أن تكون الوساطة من أولى الأدوات التي نلجأ إليها لما ثبت من فعاليتها كأداة في جميع مراحل حلقة الصراع. وخير طريقة لحل التزاعات، بطبيعة الحال، أن يتم من خلال تدخلات تجري في المراحل الأولى. وفي حالة نجاح هذه التدخلات، يمكننا قبل اشتعال الأزمة أن نحقق المصالحة بين الأطراف الذين كان يحتمل أن يتحولوا إلى غرماء.

ونحن مواجَهون بعجز متزايد في الموارد البشرية والمالية، كما أظهرت المناقشات الدائرة بشأن إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي هذه الحالة، تزيد القيمة المضافة لمنع نشوب الصراعات وحلها من خلال الوساطة وضوحا عن ذي قبل. ولذلك فإن تقرير الأمين العام (S/2009/189) محق في إبرازه الميزة النسبية للوساطة من حيث فعالية التكلفة مقارنة بالتدخل الواسع النطاق في الصراعات وإعادة الإعمار بعد إنهاء الصراع.

وكما يتبين من الإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام، لا بد لجهود الوساطة الناجحة أن تواكب

غيرها من أنشطة الوقاية وإدارة الأزمات، ولا سيما حفظ السلام وبناء السلام. ومن هنا نؤيد توصية الأمين العام بوضع خبرة الوساطة والتيسير والحوار في متناول كيانات الأمم المتحدة المتواجدة في الميدان. ومن الواضح أن جهود الوساطة الناجحة تتمخض عادة عن حلول توفيقية توازن بين مصالح الغرماء السابقين. ومع ذلك فإنه يجب على الوسطاء أن يتأكدوا من احترام مبادئ سيادة القانون ومتطلبات العدالة في فترات الانتقال.

ومجلس الأمن في تقريريه ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) يحث الدول الأعضاء والأمين العام للأمم المتحدة على ضمان زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات حل الصراعات وعمليات السلام. ولكن يتبين من تحليل أجراه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أنه لم يتم تعيين امرأة واحدة كبيرة للوسطاء في ١٣ عملية من عمليات السلام الشاملة الرئيسية منذ عام ٢٠٠٠. ونرجو أن نرى مزيدا من التعيينات النسائية في المستقبل. ولكي يحدث ذلك، من الواضح أننا، أي الدول الأعضاء، يجب أن نسمي بأنفسنا مزيدا من المرشحات الإناث لهذه المناصب. كما يلزم أن تتوافر لدى جميع الوسطاء الدراية الكافية بالتعامل مع القضايا التي تمس الجنسين في إطار الولاية المناطة بهم. ولتحقيق السلام المستدام، يجب أن نكفل إتاحة الموارد الملائمة لتوفير خبرة الوساطة لدى الجنسين في جميع جهود السلام.

ويلزم أن يتلقى الوسيط الفعال الدعم من الفريق المناسب، الذي يتمتع بالخبرة والإلمام العميق بالحالة المعنية على وجه الخصوص. ونثني على الدور الممتاز الذي قامت به وحدة دعم الوساطة والفريق الاحتياطي المنشأ حديثا على مدى العام الماضي في التحضير وتوفير الدعم لعدد متزايد من عمليات الوساطة. ونود أن نرى مزيدا من الترسيخ لقدرات هذه الوحدة. ولا يزال تزويد الأمم المتحدة بالأموال والموارد البشرية الكافية شرطا مسبقا لنجاح تسوية النزاعات، لأن جودة التوقيت والاستعداد والنشر السريع لأفرقة الوساطة أمور بالغة الأهمية في ذلك.

ونعرب عن تأييدنا الكامل لجهود تكثيف التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ونشير خاصة إلى الدور الإيجابي الذي تؤديه منظمات من قبيل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في هذا الصدد. فالمنظمات الإقليمية في كثير من الأحيان تتمتع بميزة الإلمام الجيد بالديناميات المحلية والإقليمية، ولو أنه لا بد من القول بأن قرب المسافة وطول المشاركة يمكن أن يضرا بالوسطاء المحتملين لعدم النظر إليهم باعتبارهم غير متحيزين ومن ثم عدم تقبلهم من جانب أطراف الصراع. ولذلك يسهم الاتحاد الأوروبي، تبعا للظروف، في عمليات الوساطة إما كجهة فاعلة وإما بشكل غير مباشر كجهة داعمة لجهود الوساطة التي تقوم بها أطراف ثالثة.

وتخلق الوساطة أيضا القدرة المحلية في البلدان المستهدفة، مما يسهم في تسوية الصراع بشكل مستدام وإمساك الجهات المحلية بزمامها. وينبغي أن تعمل الأمم المتحدة على تعزيز الشراكات التنفيذية مع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية وأن تقدم دعمها للشركاء في الوساطة من خلال وحدة دعم الوساطة.

ويمكن للدول الصغيرة والمتوسطة الحجم التي ليست لها مصالح مكتسبة في صراعات معينة في المنطقة أن تؤدي دورا إيجابيا. وللنمسا بوصفها بلدا محايدا تقليد راسخ في عرض واستضافة المساعي الحميدة. وفي هذا السياق، أود أن أشدد أيضا على إمكانيات المنظمات غير الحكومية وأن أعرب عن تقديري للعمل الذي تقوم به مؤسسات من قبيل سانت إيغيديو في إيطاليا أو بورغ شليننغ في النمسا.

وختاما، أود أن أشكر وكيل الأمين العام لين باسكو مرة أخرى على عرضه الشيق. كما نعرب عن تقديرنا الشديد للجهود التي تبذلها بوركينا فاسو في تعزيز مسألة الوساطة وتسوية التراعات داخل المجلس، ونؤيد البيان الرئاسي الذي سيعتمد في وقت لاحق اليوم تأييدا كاملا. ونتطلع إلى ما نجريه من مناقشات بشأن هذه المسألة الهامة في المستقبل.

السيد لا يفان (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكركم يا سيدي على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. كما نود أن نشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية.

إن طبيعة الصراعات والتراعات في عالم اليوم تمر بتغيرات عميقة. وتتحول الصراعات التقليدية بين الدول إلى صراعات مختلطة بين الدول وفي داخلها، كما تتزايد أسباب الصراعات تعقيدا وتدخل فيها عوامل متنوعة كالتاريخ والأرض والدين والقبيلة. وتظهر التجربة المرة تلو الأخرى أننا إذا عجزنا عن اتخاذ إجراءات معقولة ومشروعة في مرحلة مبكرة من الأزمة التماسا لتسوية سلمية من خلال الوساطة، فسيتعين علينا أن ننفق من الوقت والطاقة ما هو أكبر من ذلك بكثير لمواجهة عواقب اتساع نطاق الأزمة بعد أن تشتعل. لذلك تعد التسوية السلمية للتراعات استثمارا في مستقبل البشرية ولا بد أن تجنى من ورائها عوائد وفيرة للسلام.

والتسوية السلمية للتراعات هي أحد المبادئ الأساسية للأمم المتحدة، ويوفر الميثاق التوجيه والقواعد النظرية اللازمة للعمل في مجال الوساطة وتسوية التراعات. وللأمم المتحدة بوصفها أكثر المنظمات الدولية نفوذا وتمثيلا في العالم ما يبرر أداءها لدور محوري في الوساطة وتسوية التراعات. ونقدر الدور الإيجابي الذي تؤديه الأمم المتحدة في تسوية القضايا الساخنة في المناطق المعنية، وننتظر من المنظمة مزيدا من التعزيز لقدراتها المتعلقة بالوساطة ومن التحسين لخبرتها في الوساطة لكي تضطلع بدور أكبر في التسوية السلمية للتراعات.

ويقتضي تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الوساطة وتسوية التراعات الاحترام الكامل لإرادة الأطراف المعنية. ذلك أن أطراف التراع هي الجهات ذات المصلحة في تسوية الصراع، وما لم تبد الإرادة السياسية الكاملة فلن تتمكن وساطة الأمم المتحدة من إحداث نتائج. أما إذا رفضت الأطراف المعنية صراحة وساطة الأمم المتحدة، فلن تكون أمام المنظمة إمكانية التدخل ولا مبررات القيام به. وينبغي لذلك أن تحاول الأمم المتحدة الحصول على تعاون الأطراف المعنية والإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة بغية إرساء أساس سليم للوساطة.

غير أن الوساطة عملية يطول أمدها وتحفّ بها نكسات وتقلبات لا مفر منها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتكلم بصوت واحد حين تشترك الأمم المتحدة في الوساطة، دعما لجهود المنظمة وإبقاءً على إسهامها بعد التوصل إلى اتفاق للسلام حتى يتسنى الاستمرار في توطيد نتائج الوساطة.

ويتطلب تعزيز قدرات الأمم المتحدة على الوساطة وتسوية التراعات منها أن تيسر التفاهم المتبادل والتراضي بين الطرفين المعنيين مع الحفاظ على الحيدة والتراهة. ذلك أن الحيدة والتراهة هما الأساسان اللذان تقوم عليهما الوساطة، وتعيين الوسيط الملائم أمر أساسي لنجاحها. وينبغي أن تكون الوساطة عملية شاملة يستمع فيها الوسيط لآراء جميع الأطراف، ويكتسب فهما دقيقا لمختلف وجهات النظر ويراعي مختلف الشواغل على نحو متوازن. وينبغي أن تكون الوساطة عملية تدريجية كذلك، يتمتع خلالها الوسيط بفهم كامل لخلفية المشكلة، وينسق العلاقات بين جميع الأطراف بشكل فعال، ويحتفظ بصبره وثقته، ويتمسك بالسرية

الصارمة ويُقل من الظهور، ويركز على التيسير، ويتجنب تحمل المسؤوليات بدلا من الأطراف. ولا بد أن تؤدي الوساطة إلى حالة يفوز فيها الجميع. وينبغي أن يحاول الوسيط جعل الأطراف تدرك أنه لا يوجد شيء اسمه حل ينفرد فيه الفائز بكل شيء وأنه لا سبيل إلى تحقيق المصالحة والنتيجة التي يفوز فيها الجميع ما لم تتحل بالمرونة والاستعداد لتقديم تنازلات.

ويتطلب توطيد قدرة الأمم المتحدة في مجال الوساطة وتسوية النزاعات التصدي لمسألة الإفلات من العقاب على أساس بناء سلام دائم. إن إنهاء الإفلات من العقاب وضمان تحقيق الإنصاف والعدالة أمران لا غنى عنهما في تعزيز الخير ومعاقبة الشر. ولا يمكن ضمان السلام إلا إذا قام على أساس الإنصاف والعدالة. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن تضطلع الدولة المعنية بدور الريادة. وفي الوقت نفسه، من الصعب أن نضع بصدق حدا للإفلات من العقاب دون تهيئة بيئة سلمية ومستقرة. وعند تناول مسألة الإفلات من العقاب، من الضروري أن نراعي بشكل تام مصالح السلام والاستقرار عموما.

ويتطلب تعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال الوساطة وتسوية النزاعات الاستخدام الكامل لمزايا الشراكة التعاونية على أساس تعبئة جميع الآليات المعنية في الأمم المتحدة. وينبغي أن تعتمد الأمم المتحدة في جهود الوساطة التي تبذلها على تعزيز قوتها الأخلاقية وحيادها، وينبغي أن تعمل في جميع الاتجاهات وعلى مستويات متعددة. وفي هذا الخصوص، من الضروري أن تستفيد من خبرة وحدة دعم الوساطة والتسهيلات التي تقدمها الوكالات الميدانية، من قبيل بعثات حفظ السلام. ومن الضروري المشاركة في الدبلوماسية المكوكية واستخدام المساعي الحميدة للأمين العام من أجل الاستفادة على أكمل وجه من الموارد المتاحة للمنظمة لبناء قدرات محلية في مجال الوساطة.

ويشكل تعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال الوساطة التزاما استراتيجيا ينبغي دعمه بالموارد المناسبة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تولي الأمم المتحدة أيضا الاهتمام للتعاون مع جهود الوساطة التي يبذلها شركاؤها، كما ينبغي أن توفر لهم على نحو فعال الدعم السياسي والإنساني واللوجستي، عند الاقتضاء.

ولا يتعين أن يكون الغرض من تعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال الوساطة وتسوية النزاعات تناول جميع النزاعات التي تدور حول العالم. ونحيط علما بالدور الفريد والهام الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية المعنية في تسوية النزاعات ضمن المناطق التابعة لها. وتؤيد الصين دائما تسوية النزاعات عن طريق الحوار السلمي، وندعم الدور المتعاظم الذي تضطلع به الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، من قبيل الاتحاد الأفريقي، في توفير الوساطة والمساعي الحميدة لتسوية النزاعات والصراعات. وسنواصل العمل مع جميع الأطراف الأخرى في بذل الجهود الفعالة تحقيقا لهذه الغاية.

السير جون ساورز (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه المناقشة، التي تنعقد في الوقت المناسب. ونعرب عن امتناننا لبوركينا فاسو لاضطلاعها بدور رائد في المجلس بشأن هذه المسألة، وللسيد باسكو وفريقه على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم.

يتيح تقرير الأمين العام (S/2009/189) والمناقشة التي تجري اليوم الفرصة لتسليط الضوء على ما يمكن عمله لضمان أن تكون جهود الوساطة التي يبذلها المجتمع الدولي – ولا سيما الأمم المتحدة – أكثر فعالية في المساعدة على حل الصراعات، وهذا أمر مهم. والفشل في إبرام اتفاقات دائمة للسلام سيؤدي إلى استمرار آفة الصراعات، التي لا تستطيع أن تتحملها البلدان المعنية وجيرانها.

إن السجل الحديث للمجتمع الدولي في دعم جهود الوساطة كان متفاوتا. فقد شهدنا بعض النجاحات الجلية، مثل قيادة كوفي عنان لجهود المجتمع الدولي في كينيا وما قام به الرئيس أوباسانجو من عمل في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أبرز السيد باسكو عن حق العمل الذي يضطلع به الممثل الخاص، ولد عبد الله، للوصول بالعملية السياسية في الصومال إلى مرحلة أكثر إيجابية، كما يضطلع الرئيس كامباري شخصيا بدور هام في توغو وكوت ديفوار.

ولكن مثلما يبين تقرير الأمين العام بجلاء، فإن الأمم المتحدة يمكنها، بل وينبغي لها، أن تفعل أكثر من ذلك، ونحن ندعم ذلك الاستنتاج. وتشديد التقرير على الوساطة المبكّرة يتسم بالأهمية. ومن الضروري بذل كل جهد لوقف الأزمات الناشئة في وقت مبكر قبل أن تتطور إلى صراعات وحالات طوارئ إنسانية، مما يزيد من الضغط على موارد حفظ السلام المحدودة أصلا.

ولذلك، نرى أنه من التطورات الهامة والإيجابية أن نشهد اليوم استثمارا مناسبا في قدرات الأمم المتحدة في مجال الوساطة. ونرحب بقرار الجمعية العامة تعزيز قدرة الوساطة لدى إدارة الشؤون السياسية، بوصفها جزءا من تعزيز جهود الدبلوماسية الوقائية التي تبذلها. وبتوفر هذه الموارد الجديدة، سنتطلع بالطبع إلى تحسين أداء إدارة السيد باسكو والأمم المتحدة بأكملها. ونرحب على نحو خاص بإنشاء وحدة دعم الوساطة، وبما تقدمه من مساعدة للأمم المتحدة وجهود الوساطة الأخرى. ونعرب عن تقديرنا للحاجة إلى توفير الموارد التي تتسم بالمرونة، بما في ذلك البدء المبكّر لأنشطة الوساطة.

ولكن المسألة ليست مسألة موارد. فالتقرير يقدم بعض المبادئ المفيدة للوساطة الناجحة. ومن الضروري أن نضمن بذل كل الجهود واغتنام جميع الفرص من أجل تحسين سرعة أداء جهود الوساطة وفعاليتها. ومن الضروري أن نطرح هنا عددا من الأسئلة: هل يجري وضع الآليات المناسبة؟ وهل يمكننا أن نطلق جهود الوساطة في وقت مبكر؟ وهل يمكننا أن نقرر من هو الأفضل لقيادة جهود الوساطة؟ وهل يمكننا أن نضمن دعم الجهات الأخرى للشخص الذي يتولى القيادة؟

لقد تكلم زملائي عن الحاجة إلى زيادة أعداد النساء المشاركات في عملية الوساطة. إن الإحصاءات الواردة في التقرير عن التمثيل الناقص للمرأة صارخة، ومن الضروري أن نعمل بشكل أكثر جدية لضمان المشاركة الكاملة للمرأة، والمجتمع المدني بوجه عام. ويتسم ذلك بالأهمية على نحو خاص بالنسبة لحالات الصراع التي تتميز بانتشار العنف الجنسي، وتتطلع المملكة المتحدة إلى زيادة المناقشات حول هذه المسألة في سياق تقارير الأمين العام عن بناء السلام وعن المرأة والسلام والأمن.

ولا يمكن الاضطلاع بالوساطة من فراغ. فالقدرة على الوساطة يجب أن تكون جزءا جوهريا في أي صرح مؤسسي للتصدي للصراعات، ومن الضروري أن نضمن إقامة الروابط الحقيقية بين الوسطاء والمشاركين في تخطيط وتنفيذ اتفاقات السلام.

وللنهوض بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، كما أشار السيد باسكو، يتعين أيضا أن تأخذ الأمانة العامة في اعتبارها الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها في التقارير القادمة للأمين العام عن بناء السلام والإنعاش المبكر، التي نأمل أن تكون شاملة وطموحة. ومن الضروري أن تأخذ أيضا في الاعتبار العمل الذي يجري الاضطلاع به من أجل اعتماد نهج استراتيجي أكثر فعالية إزاء حفظ السلام.

ومـع مراعـاة ذلـك، فإننـا نـدعم الجهـود الـشاملة وهـذه المناقـشة، كمـا نؤيـد الاستنتاجات الـواردة في مـشروع البيان الرئاسي.

الـسيدة ديكـارلو (الولايـات المتحـدة الأمريكيـة) (تكلمـت بالإنكليزيـة): أود أن أشـكركم، سـيدي الـرئيس، على تنظيمكم هذه المناقشة الهامة. إنها متابعة مفيدة لاجتماع ذي صلة نظمه وفد بوركينا فاسو في أيلول/سبتمبر الماضي (انظـر S/PV.5979). كمـا أود أن أشـكر الأمـين العـام علـى تقريره (S/2009/189) وعلى التزامه بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على حل الصراعات سلميا. ويعرب وفد بلادي عن تقديره للتعليقـات الـتي أدلى بهـا اليـوم وكيـل الأمـين العـام، السيد باسكو، ويهنئه على جهود الوساطة التي تبذلها إدارة الشؤون السياسية.

إن مبدأ تسوية التراعات بالوسائل السلمية من أقوى المبـادئ الـواردة في ميثـاق الأمـم المتحـدة. فكلنـا يعلـم مـدى الخـسائر البـشرية والماديـة الناتجـة عـن الـصراعات المـسلحة. وعندما تتطلع البلدان إلى سبل حل خلافاتها دون اللجوء إلى العنف، فإن المجتمع الـدولي يتحمـل المسؤولية عـن دعـم تلـك البلـدان. كمـا نعلـم أن جهـود الوسـاطة الـتي تبـذلها الأمـم المتحدة وبعثات المساعي الحميدة قد اضطلعت بدور هـام في إنهاء صراعات كثيرة خلال الأعوام العشرين الماضية. وقد تعلمنا من هذه التجارب الكثير حـول كيفيـة جعـل الوسـاطة فعّالة ونتائجها دائمة.

وتقوم الولايات المتحدة، مـن جانبـها، بتوجيـه مـسار يسلّط الضوء على الدبلوماسية الفعالة لحل بعض أعقد المسائل التي نواجهها اليوم. وقد تكلم الرئيس أوبامـا عـن عهـد جديـد مـن المـشاركة، وإننـا جـادون في أن نـستمع إلى هـؤلاء الـذين نختلـف معهـم بـشكل جـوهري، وأن نـتكلم معهـم بـصراحة.

كما قمنا بتعيين مبعوثين خاصين لقيادة الجهود الـتي نبـذلها في المساعدة على حل الأزمات في جميع أركان المعمورة.

ونعـرب عـن ترحيبنـا بمناقـشة اليـوم بوصـفها فرصـة للنظر عن كثب في سبل تستطيع الأمم المتحدة مـن خلالهـا أن تضطلع على نحو أفضل بـدورها في جهـود المساعي الحميـدة والوسـاطة. وفي هـذا الـصدد، نرحـب بتعزيـز إدارة الـشؤون الـسياسية، بمـا في ذلـك إنـشاء فريـق الـدعم الجـاهز لتقـديم الوساطة التابع لها، الذي يمكن أن يـصبح أحـد أكثـر الأدوات فعالية في الأمم المتحدة للاستجابة المبكرة للأزمات.

ومـن الـضروري أن نقـر في خططنـا بـأن الحاجـة إلى الوساطة نادرا ما تنتهي بإبرام اتفـاق للـسلام، أو بـاليوم الـذي ينشئ فيه مجلس الأمـن بعثـة تابعـة للأمـم المتحـدة، وأن نـدرج ذلك أيضا في خططنا. وبدلا من ذلك، ينبغـي أن نعمـل علـى ضمان أن يتم بناء القدرات في مجال الوساطة داخـل عمليـات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام.

وقـد أثـار الأمـين العـام، في تقريـره، مـسألة الـسعي لتحقيق الـسلام والعدالـة. ويـذكر عـن حـق أنـه عنـدما تـؤدي الـصراعات إلى انتـهاكات جـسيمة لحقـوق الإنـسان والقـانون الإنساني الدولي، يصبح السلام والعدالة كلا لا يتجزأ.

اسمحوا لي أيضا أن أقول كلمة عـن دور المرأة. تلتـزم الأمـم المتحـدة التزامـا شـديدا بـالقرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، اللـذين يؤكـدان علـى الحاجـة إلى المـشاركة الفعالـة للمـرأة في الجهـود المبذولـة لتعزيـز الـسلام والأمن. ونؤيد الـدعوة الـتي يطلقهـا هـذان القـراران مـن أجـل منح المرأة دورا أكبر في صنع القرار في مجال حـل الـصراعات. ومـن المـرجح أن تـؤدي جهـود الوسـاطة، الـتي تـستبعد آراء المرأة وتحرمهـا مـن الجلـوس إلى طاولـة المفاوضـات، إلى إهمـال المـسائل ذات الأهميـة الحيويـة لـضمان تحقيـق الـسلام الـدائم. وترحـب حكومة بلدي أيضا بالتزام الأمين العام بزيـادة عـدد

النساء بين الممثلين والمبعوثين الخاصين الذين يقومون بالمساعي الحميدة بالنيابة عنه.

وفي بعض الأوقات تكون الأمم المتحدة هي الأكثر ملاءمة لقيادة جهود طرف ثالث لدعم حل التراعات. وفي أحيان أخرى ربما تكون جهات فاعلة أخرى أكثر ملاءمة لأداء هذا الدور، ويتعين علينا أن ندعم قدرات الوساطة لمؤسسات أخرى أو أعضاء آخرين في المجتمع الدولي في هذا المجال.

إن المنظمات الإقليمية هي جهات فاعلة تتمتع بأهمية خاصة في ممارسة الوساطة، كما يذكرنا بذلك الفصل الثامن من الميثاق. فالهيئات الإقليمية غالبا ما تكون على معرفة أفضل بقضايا مناطقها وقادرة على نشر مواردها فيها بشكل أسرع. إننا نشجع الأمم المتحدة على مواصلة الشراكة مع المنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات الفاعلة التماسا لحل التراعات بنجاح وفي الوقت المناسب. كما يتعين علينا العمل على تطوير قدرات الوساطة الوطنية والمحلية، حيث أن حل تلك التراعات غالبا ما يكون أكثر فعالية على هذا المستوى.

والوساطة الحصيفة القائمة على المبادئ والمهارة بإمكانها أن تحد من التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن، ولكن يجب أن يشارك كل أطراف التراع بنية حسنة لتحقيق تسوية حقيقية دائمة. ولدى المجلس أدوات كثيرة لمواجهة المفسدين، وعلينا أن نعمل بجد لاستخدامها بفعالية قصوى عندما تدعو الحاجة إليها لحل الأزمات ودعم عمليات السلام.

وستواصل الولايات المتحدة الدعوة إلى حل التراعات بالطرق السلمية. ونحن نعلم أن عمليات الوساطة ليست سهلة إطلاقا، ولكن علينا أن نعمل معا من أجل إيجاد الحلول السريعة والدائمة للتراعات والأزمات التي تؤرقنا جميعا. ويدعم وفد بلدي أيضا البيان الذي أعده وفد بوركينا فاسو، ونشكره على تلك المبادرة.

السيد موغويا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الوساطة وتسوية التراعات. إنها تمثل متابعة هامة للاجتماع الرفيع المستوى حول الوساطة وتسوية التراعات، الذي انعقد في أيلول/سبتمبر من العام الماضي (انظر S/PV.5979)، خلال رئاسة بوركينا فاسو للمجلس، الذي أكد من جديد على دور الأمم المتحدة في جهود الوساطة. وعليه، أود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد باسكو، على عرضه لتقرير الأمين العام حول تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها.

إننا نشيد بالدور الذي أدته الأمم المتحدة عبر السنين في مجال الوساطة في التراعات بين الدول وداخل الدول في كل أنحاء العالم. وقد لاحظنا في التقرير التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة وشركاؤها في مهمات الوساطة لمساعدة الأطراف في مختلف التراعات.

وتعتبر أوغندا أن عمليات الوساطة تمثل جانبا هاما من جهود تسوية التراعات، وهو جانب يمكن بل ينبغي اللجوء إليه في المراحل المختلفة من التراع. ونحن نعتبر الوساطة عملية شاملة ومتممة للعمليات الأخرى لإدارة الصراع. ولكن فعاليتها في تسوية التراعات تتطلب فهم طريقة عمل الوساطة والعوامل المؤثرة فيها وأفضل السبل لاستخدامها.

والمؤسف أنه على الرغم من ثبوت جدوى ممارسة الوساطة في منع الصراعات وإدارتها وحلها، فإنها لم تحظ إلا بنذر يسير من الاهتمام أو الدعم. وقد سمعنا أن قدرة الأمم المتحدة على القيام بالوساطة تعرضت إلى عراقيل كبيرة نظرا للنقص في الموارد البشرية المخصصة والموارد المالية الكافية. وظهر ذلك بوضوح في تقرير الأمين العام الذي ورد فيه

”وتركزت جهودنا عوضا عن ذلك على القيام بمهمات باهظة التكاليف لمعالجة معاناة النفوس المحطمة والمخلفات المبعثرة للمجتمعات المحلية والمؤسسات الحكومية المدمرة، فيما تمتص عملية إعادة الإعمار بأعبائها الثقيلة كل الموارد التي كان يمكن صرفها على حل التراعات في بواكيرها“ (S/2009/189، الفقرة ٨).

لذلك، بات من المحتم توفير الموارد الكافية لجهود الوساطة. وبوسع ممارسة الوساطة المبكرة في سياق الوقاية، إذا ما كتب لها النجاح، أن تغني عن الحاجة إلى بعثات لحفظ السلام. وبإمكان ممارسة الوساطة بفعالية أكبر في مراحل حفظ السلام أن تؤدي إلى اتفاقات سلام قابلة للتنفيذ بفعالية أكبر. إن قدرة الوساطة المعززة خلال التنفيذ يمكنها أن تقود إلى توطيد السلام بمزيد من السرعة والكفاءة.

وعلى الرغم من الجهود اللافتة التي بذلتها الأمم المتحدة في ممارسة الوساطة، فإن الأمم المتحدة لا تحتكر الوساطة، كما يقول الأمين العام عن حق في تقريره. فقد أدت الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية دورا هاما عبر السنين، كما شهدنا في أفريقيا بشكل خاص. وإننا نرحب بجهود الأمين العام في مجال العمل بتعاون أوثق مع الشركاء على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. ونحن على اقتناع بجدوى النهج الإقليمي، حيث يجري التصدي للتحديات بطريقة أكثر تركيزا وتنسيقا، كما هو الحال في منطقة البحيرات الكبرى، وكما جرى في بوروندي.

وقد ثبت بالتجربة أن الوساطة لكي تتكلل بالنجاح، يجب أن تكون الريادة فيها للجهة الفاعلة الأكثر معرفة بالحالة. وما من شك أنه يجب أن تدرس بعناية مسألة تحديد الطرف الرائد المناسب في أي جهد من جهود الوساطة. ويقتضي تعقيد الصراعات أن يتمتع الوسطاء بفهم واسع للتاريخ المحلي وللوضع السياسي والثقافات والشخصيات قبل توليهم أدوارا جوهرية. وفضلا عن ذلك، يجب أن يتحلوا بروح المثابرة في العمل مع الأطراف وبالصبر الذي يمكّنهم من تجنب الاندفاع بالعملية بشكل غير محسوب. ومن الدروس الهامة المستفادة من التجارب الأخيرة ضرورة وجود وسيط في المراحل الحاسمة، بحيث يكون قادرا على التعامل مع الفرقاء على أعلى المستويات بغية الحد من تأثير المصالح المستحكمة والمتصلبة.

علاوة على ذلك، ينبغي بذل كل جهد ممكن لتجنب التداخل في جهود الوساطة. فتعدد القيادات يؤدي إلى استجابات مجتزأة، وإلى تعزيز بعثرة عناصر الصراع، مما يزيد من تعقيد الحل.

والوسطاء بحاجة إلى أفرقة دعم. إننا نرحب بإنشاء وحدة دعم الوساطة في إدارة الشؤون السياسية لدعم جهود الوساطة التي تقوم بها إدارات الأمم المتحدة ذات الصلة وشركاء المنظمة، مثل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بالإضافة إلى الدول الأعضاء. ونحن ندعم دور وحدة دعم الوساطة وندعو إلى تعزيز ترتيبات أكثر استدامة لتمويل دعم أنشطتها. وإننا على اقتناع بأن هذه الوحدة ستواصل تعزيز ترتيبات الشراكة المتوخاة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

إن آليات الإنذار المبكر ضرورية لمنع نشوب الصراع ولممارسة الوساطة. ولكن التحدي يكمن في تحويل المعلومات التي يتم الحصول عليها إلى استجابة قابلة للاستمرار، يمكنها تيسير الوساطة ومنع التصعيد. وينبغي لشبكة الإنذار المبكر الفعالة أن تكون مترابطة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وهنا تمثل قدرة الأمم المتحدة على تعبئة الموارد دورا أساسيا في تيسير إنشاء نظام

للإنذار المبكر يوفر مدخلات حيوية للوساطة ولآليات التصرف المبكر.

وأخيرا، فإن الوساطة، إذا ما أحسن استخدامها، يمكنها أن تحقق ما هو أكثر من مجرد تسوية الصراع؛ فهي ستكون قادرة في الأجل الطويل على تحقيق التحول الكامل في العلاقات بين الدول وداخل الدولة الواحدة. وفي هذا الصدد، يؤدي مجلس الأمن دورا هاما في دعم جهود الوساطة. وعليه، فإننا نتوقع من هذه المناقشة أن تولد دعما دوليا أكبر لجهود الوساطة التي يقوم بها الأمين العام. ونحن أيضا نشكر وفد بوركينا فاسو على إعداد مشروع البيان الرئاسي الذي نؤيده بالكامل.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة، وأن أشكر وكيل الأمين العام، السيد باسكو، على عرض تقرير الأمين العام، الذي ركز اهتمامنا على أحد جوانب أنشطة مجلس الأمن، وهو جانب مع كونه حاضرا في كثير من الأحيان في مناقشاتنا، إلا أنه بحد ذاته لم يحظ إلا بنذر يسير من الاهتمام.

وتؤمن كرواتيا بأن هذا الموضوع جدير باهتمام المجلس وبأن يتم تناوله بطريقة متسقة ومنسقة. وإننا نعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريره، الذي استفاض في دراسة التحديات الماثلة أمام الأمم المتحدة وشركائها في مجال تقديم خدمات الوساطة، سواء في الصراعات بين الدول أو في الدولة الواحدة، في جميع مراحل دورة الصراع.

وإذ نؤيد البيان الذي سيدلي به الاتحاد الأوروبي لاحقا، نود إبداء بعض الملاحظات الإضافية.

وكما يلاحظ التقرير، ينبغي أن تعتبر التسوية السلمية للمنازعات أحد أوجه المسؤولية السيادية للدول. وتعتبر الوساطة بحق أداة مجدية من حيث التكاليف وفعالة تكون تحت تصرف مجلس الأمن في مواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. وبما أن المسائل السياسية غالبا ما تكمن في جوهر الأزمات، فإن أهمية المشاركة المبكرة في الدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك الوساطة، تزداد أهمية في هذه الفترة، التي شهدت خلالها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام طلبات عليها وضغطا لم يسبق لهما مثيل.

وينبغي ألاّ ننسى أن الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة يعرض طائفة من الأدوات الأخرى للتسوية السلمية للمنازعات، وهي المفاوضات والتقصي والمصالحة والتحكيم والتسوية القضائية واللجوء إلى الوكالات أو الترتيبات الإقليمية، أو غير ذلك من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيار الأطراف. وبما أن كل نزاع يختلف عن غيره، فمن المفضل اتباع نهج متمايز ومرن ومخصص لكل نزاع.

وتضطلع الوساطة، بوصفها أداة ذات منحى سياسي، بدور استراتيجي في منع نشوب الصراعات وحلها. لكن هذا لا ينتقص من قيمة الأدوات الأخرى، التي ينبغي استخدامها بحكمة، وأحيانا بالتضافر بعضها مع البعض الآخر، وبطريقة تحترم الأسس المعيارية للأمم المتحدة على نحو أوسع وتعزز سيادة القانون الدولي.

ويبرز التقرير عددا من العوامل التي تقرر نجاح الوساطة، بدءا من تحديد الوقت واختيار الوسيط الملائم، والطرف القيادي وتحديد هيكل الوساطة والتعرف على جميع المحاورين ذوي الصلة، إلى مسائل التوازن بين الجنسين، وإدارة المفسدين ورصد تنفيذ نتيجة التفاوض. وينبغي أن تؤخذ كل هذه العوامل بعين الاعتبار، وأن تستثمر، أحيانا كثيرة، على نطاق المنظومة.

وتؤيد كرواتيا توصيات الأمين العام الهادفة إلى بناء القدرات ومعالجة أوجه القصور التي حددت بشأن قدرة

الأمم المتحدة على القيام بالوساطة. وإن إنشاء وحدة دعم الوساطة ضمن إدارة الشؤون السياسية، استجابة لتعاظم الطلب على خدمات الأمم المتحدة للوساطة، ينبغي أن يكون المنصة التي نبني عليها في تطوير القدرات على كل المستويات الوطنية والإقليمية والأمم المتحدة ولإضفاء الطابع المتخصص على دعم الوساطة.

وعند معالجة دور مجلس الأمن في هذا السياق، ينبغي أن نركز على تعزيز التنسيق والقيادة الاستراتيجية للمجلس، لا سيما في الحالات المتعلقة بتعدد الأطراف ومسائل الوساطة. ولمجلس الأمن تأثير فريد مستمد من شرعيته الدولية وسلطته المعنوية، وينبغي استخدامه بحكمة. وغالبا ما يكون المجلس في وضع بالغ الأهمية للاستجابة – عادة في مدة قصيرة جدا – خلال الفترة الحاسمة قبل تصاعد النزاع وتحوله إلى صراع. والمجلس في وضع يتيح له معالجة الإخفاق في التنفيذ ومشكلة المفسدين.

ومع ذلك، علينا أن نقر بأنه لا المجلس ولا الأمم المتحدة يحتكران الوساطة، رغم أنهما مؤهلان بالتأكيد. ولهذا، فإن التنسيق وتكامل الجهود أمران حاسمان، على نطاق المنظومة وفي سياق التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي نهاية المطاف، فإن المسؤولية عن تسوية المنازعات تقع على عاتق الأطراف. ولذلك، فإن بناء القدرات الوطنية والمحلية حاسم وينبغي أن ينعكس بصورة وافية في الولايات التي يحددها مجلس الأمن.

وفي الختام، ينبغي أن نعي، في جميع الأوقات، حقيقة أن طبيعة الوساطة تقتضي أن تحظى بدرجة من التكتم والمرونة. ويتعين على عملية الوساطة الناجحة أن تتمكن من إقامة توازن صحيح بين الدبلوماسية العلنية والهادئة.

إننا نعتقد أن مشروع نص البيان الرئاسي الذي سنعتمده اليوم يتضمن الرسائل الرئيسية التي تمخضت عنها هذه المناقشة، وهو يحظى بتأييدنا. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناننا لوفد بوركينا فاسو لما بذله من جهود في إعداده. ونعتبر جهود تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها جزءا لا يتجزأ من الجهد الأوسع لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على القيام بدورها إلى أقصى حد في منع نشوب الصراعات، وصنع السلام وحفظ وبناء السلام، بطريقة متكاملة ومنسقة.

السيد تندريبيوغو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أتقدم بالشكر إلى وكيل الأمين العام السيد لين باسكو على عرض تقرير الأمين العام عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها (S/2009/189). ونحن ممتنون للأمين العام لتقديمه هذا التقرير، الذي يتضمن توصيات تحظى بدعمنا.

إن وفدي الذي يؤيد البيان الذي ستدلي به كوبا باسم حركة عدم الانحياز، يسره أن يتمكن من المشاركة في مناقشة اليوم، التي يتواصل فيها تبادل وجهات النظر المثمرة التي طرحت في مجلس الأمن بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ (انظر S/PV.5979) برئاسة الرئيس بليز كومباوري، الذي عرض حينئذ وجهات نظر بوركينا فاسو بشأن الشروط اللازمة لنجاح الوساطة، التي ينبغي أن تشمل معالجة الأسباب الجذرية للصراعات إذا كنا نأمل في التوصل إلى نتائج دائمة.

وفي اتخاذ المبادرة لتنظيم اجتماع رفيع المستوى لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة، فإن وفدي، فضلا عن التعبير عن الأهمية التي توليها بوركينا فاسو للسعي إلى التسويات السلمية للصراعات، يعتزم تشجيع تشاطر الخبرات في مجالات محددة من الوساطة. ولهذا، فإننا ممتنون لكم، سيدي الرئيس، للموافقة على عقد هذه المناقشة العامة اليوم التي تمكن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من المشاركة في تبادل وجهات النظر هذه.

إن التزام الدول بتسوية منازعاتها بالوسائل السلمية منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ومن بين الوسائل التي تنص عليها المادة ٣٣، فإن الوساطة قد أثبتت أنها من أكثر الأدوات فعالية وقبولا من حيث التكاليف، بل وفائدة من حيث السلام والتنمية. إن تقرير الأمين العام (S/2009/189)، الذي يتضمن وصفا تاما لأنشطة المنظمة في هذا الصدد، يقدم برهانا آخر على أن الوساطة كانت دائما في جوهر أنشطة الأمم المتحدة.

إننا ملمون جميعا بالمساعي الحميدة للأمين العام وبعثات الوساطة، التي زاد عددها واتسع نطاقها باستمرار استجابة لزيادة عدد الصراعات، وخاصة، زيادة تعقيدها. ولهذا، فإن السؤال اليوم ليس ما إذا كان هذا الدور ضروريا أو مفيدا، بل كيف يجري العمل على زيادة تعزيز قدرات الأمانة العامة، ولا سيما وحدة دعم الوساطة، التي تواجه طلبات متزايدة، ولكنها ذات موارد محدودة.

إن مجلس الأمن، بصفته الجهاز الرئيسي الموكل إليه المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، له دور طبيعي في النهوض بتسوية التزاعات سلميا، بما في ذلك عن طريق الوساطة، وفي مساعدة جميع المبادرات الهامة ذات الصلة. وهل هناك طريقة أفضل لضمان السلام والأمن من منع نشوب الصراعات، ومنع بؤر التوتر الكامنة من التحول إلى صراعات عنيفة، أو عندما تندلع الصراعات – للأسف ورغم جميع الجهود المبذولة – من المساعدة في الحد منها وإطفائها بأسرع ما يمكن، إن لم يكن بصورة قاطعة، فعلى المدى البعيد على الأقل؟

وبعبارة أخرى، تثير الوساطة أيضا، مثل إدارة الأزمات، مشكلة الوقاية. إن تعزيز جهودنا في مجال الوقاية، عن طريق جملة أمور، منها مكافحة انتشار الأسلحة وتعزيز التماسك الاجتماعي والحوكمة السياسية والاقتصادية داخل الدول، يساعدنا بصورة أفضل على توقع حالات الأزمات. ولذلك، ينبغي أن يقام توازن محدد بين مهام المجلس، خاصة لأن نجاح مبادرات الوساطة يوفر ردا من أكثر الردود شمولا وتضافرا لمسألة عمليات حفظ السلام، التي تزداد تكاليفها. ولهذا، نحث مجلس الأمن على استكشاف السبل والوسائل لمواصلة تعزيز دوره في هذا المجال، بما في ذلك ما يتصل بمسألة الجزاءات.

ولا يمكن للمرء أن يؤكد بما فيه الكفاية على أهمية مساهمة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية نظرا لمعرفتها بالأطراف والأخطار التي تنطوي عليها هذه الصراعات، وكذلك الحقائق الميدانية. ومن الضروري أن تتخذ خطوات مفيدة لدعم جهودها وتعزيز قدراتها.

في أفريقيا، يكرس الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي مبدأي التسوية السلمية للمنازعات وعدم استخدام القوة. وتماشيا مع هذين المبدأين، أثبت الاتحاد الأفريقي دائما وجوده منذ الوهلة الأولى لاندلاع الأزمات التي تؤثر على بعض الدول الأعضاء، لتفادي تدهورها إلى صراعات مفتوحة وعنيفة، أو مساندة أطراف التراع في إنهاء الأزمة. وترحب بوركينا فاسو بالتعاون القائم بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وتأمل أن يتعزز ذلك التعاون في المستقبل.

إن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد أضفت الصبغة المؤسسية على ممارسات الوساطة عن طريق إنشاء مجلس الوساطة والأمن ومجلس الحكماء في إطار آليتها لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها وحفظ السلام والأمن.

ولأن بعض الدول تجد نفسها دائما في الخطوط الأمامية للصراعات والجهود المبذولة لتسويتها، يتوجب عليها تعزيز قدراتها في مجال الوساطة. وإيمانا من بوركينا فاسو بفضائل الحوار والتعاون، فقد وضعت تعزيز الوساطة وتسوية التزاعات بالوسائل السلمية في صميم دبلوماسيتها، الأمر

الذي مكّنها، بفضل التحرك الحاسم للرئيس بليز كومباوري، من مساعدة بعض الدول الشقيقة على الطريق الشاق المؤدي إلى السلام والمصالحة، وذلك على أساس فلسفة تقوم على الملكية الوطنية من قبل أصحاب الشأن، والقيادة الإقليمية والدعم الدولي.

ونظرا لتعدد وتنوع الوسطاء، يرى وفدي أن ثمة ضرورة لتعزيز وتقوية التعاون والتنسيق بينهم. والحاجة إلى التعاون والتنسيق والعمل المتسق تتطلب بدورها إنشاء قواعد مشتركة للمعلومات وتطبيق اللامركزية على مراكز التنسيق وإعداد ممارسات وُنهج مشتركة.

ختاما، فإن بلدي يشاطر الأمين العام شواغله بشأن ندرة النساء في صفوف الوسطاء وتدني مستويات مشاركتهن في الفرق الفنية العاملة في مجال الوساطة. ويجدد وفدي الدعوة التي سبق للمجلس أن وجهها للأمين العام ورؤساء المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بأن يتخذوا تدابير عاجلة لمعالجة هذا الأمر.

في الختام، يعرب وفدي عن امتنانه لجميع الوفود لمساندتها لمشروع البيان الرئاسي الذي أخذ وفدي المبادرة بطرحه والذي نأمل أن يعتمد في ختام مناقشتنا.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أبدأ بتقديم الشكر للسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام، لعرضه تقرير الأمين العام (S/2009/189)، كما أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيمكم لهذه المناقشة التي تتيح لنا متابعة مبادرة بوركينا فاسو في أيلول/سبتمبر الماضي بتنظيم المناقشة الأولى للمجلس بشأن موضوع صون السلام والأمن الدوليين والوساطة وتسوية النزاعات.

وفدي يؤيد بالكامل البيان الذي سيلقيه لاحقا ممثل الجمهورية التشيكية نيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن الوساطة تمثل أداة بالغة الأهمية بين يدي المجتمع الدولي في سعيه لمنع النزاعات وإدارتها. ومن المفيد أن نذكّر مرة أخرى أن الوساطة الناجحة كثيرا ما وضعت حدا لحالات مأساوية، بل منعت حدوثها، وقد درج الرأي العام في كثير من الحالات على تجاهل تلك الحقيقة.

لقد أدت الأمم المتحدة، منذ إنشائها، دورا محوريا في ذلك المجال، ويجب أن تواصل عملها ذاك كما فعل الأمين العام بإيفاد الرئيس أوباسانغو لتيسير الحوار بين رؤساء الدول في منطقة البحيرات الكبرى من جهة، وبين الجماعات المسلحة في محافظة كيفو والحكومة الكونغولية، من جهة أخرى. كذلك كان دور الوساطة بارزا في حالة مدغشقر حيث أوفد الأمين العام في المرحلة الأولى السيد هايلي منكريوس قبل أن يعين السيد تيبيلي درامي مستشارا سياسيا خاصا ليواصل الجهود الرامية إلى تيسير العودة إلى النظام الدستوري في ذلك البلد. هناك، بطبيعة الحال، نماذج أخرى كثيرة في هذا المجال وأود هنا أن أؤكد من جديد دعم فرنسا لجهود السيد فيجاي نامبيار في سري لانكا. ويأمل وفدي أن يتاح للمجلس الاستماع إليه في القريب العاجل.

أود الآن أن أدلي بملاحظة بشأن موضوع مناقشتنا. إن فكرة الوساطة سليمة للغاية في سياق النزاعات بين الدول أو بين أطراف محددة جيدا. إلا أن اتساع نطاق التهديدات للسلم والأمن الدوليين، وأشير بشكل خاص إلى الإرهاب والجريمة المنظمة وغيرهما، يزيد تلك الممارسة تعقيدا ويتطلب منا مناقشة هادئة في إطار مجلس الأمن.

ويستقي الأمين العام في تقريره بعض الدروس التي توضح نوع الخبرة المطلوبة لنجاح عملية الوساطة والجوانب التنظيمية التي تخص مجلس الأمن في المقام الأول. ويشير وفدي هنا بشكل خاص إلى ضرورة التنسيق بين المبادرات المختلفة وكفالة تماسكها. وتتمتع الأمم المتحدة بكامل السلطة

والشرعية للتصدي لهذا الأمر سواء قامت هي بجهود الوساطة أو بدعم الجهود المبذولة من قبل الآخرين بما يضمن نجاحها.

من هذا المنطلق، يبدو ثمة تناقض في حديث بعض الدول عن عدم التدخل عندما كان يمكن للمجلس أن يتدخل قبل أن تتحول أزمة ما إلى العنف أو قبل أن يستدعي الوضع تدخلا أكثر قوة من قبل المجلس. لقد شاهدنا ذلك في السنوات الأخيرة ومؤخرا.

وثمة درس مهم آخر يتمثل في الحاجة إلى التحرك بسرعة. هذا أمر حيوي الأهمية. إن توصيات الأمين العام الهادفة إلى تحسين قدرة الأمم المتحدة على دعم التدخل السريع هي توصيات جيدة ويجب دعمها. ويحيي وفدي بشكل خاص إنشاء وتعزيز وحدة مكرسة لدعم الوساطة، التي أثبتت أنها أداء مفيدة بالفعل في دعم بعثات المساعي الحميدة وجهود الوساطة في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

ويتطلب دعم العمليات السلمية كذلك القيام بعمليات موجهة وحازمة ضد أولئك الذين يشكلون تهديدا لمسيرتها. وعلى مجلسنا أن يتحرك في هذا الصدد بشكل مرن ومتفاعل في آن معا. وأشير هنا بشكل خاص إلى إضافة جزاءات فردية إلى تلك المنصوص عليها في القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨) المتعلق بالصومال، تكون موجهة ضد

”[الكيانات] التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في الصومال، بما في ذلك الأعمال التي تهدد اتفاق جيبوتي“ (القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨) الفقرة ٨ (أ)).

في الختام، أود أن أؤكد على ضرورة إعداد استراتيجية تنفيذ اتفاقات السلام في وقت مبكر وجعلها شاملة على نحو كاف. لهذا من المهم للغاية إشراك جميع أصحاب المصلحة في العملية، قدر المستطاع. وهنا يجب التأكيد على دور المنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقد ورد ذكرها جميعا في بيان السيد باسكو. لقد برهنت تلك المنظمات في الماضي على قدرتها الحقيقية على التحرك في تنسيق وثيق مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن لإيجاد حلول سياسية تمنع وقوع المآسي. وعلينا إلا ننسى الدور الهام الذي تقوم به الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المدني والنساء.

إن وفدي يرحب بنيّة الأمين العام تعزيز استيعاب النساء في أنشطة الوساطة. وعلاوة على ذلك، يجب تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال الوساطة ومنع النزاعات بالتنسيق مع المناقشات الجارية حاليا في مجال العمل في مرحلة ما بعد الصراع وبناء السلام وبطبيعة الحال حفظ السلام بطريقة محسنة. وعندما يمكن للوساطة تنفيذ عملية سياسية حقيقية أو تحقيق التعاون، فإنها تكون وسيلة لتخفيف أعباء حفظ السلام أو إرساء أسس نشر تلك العملية أو في حالات بناء السلام وإعداد استراتيجية بناء الدولة.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أشكركم، سيدي، على تنظيمكم لهذه المناقشة المفتوحة حول مسألة بهذه الأهمية. كما أود أن أعرب عن امتناني للأمين العام على تقريره (S/2009/189) وتقديري لوكيل الأمين العام، السيد باسكو، لتقييمه للدروس المستقاة من تجارب الماضي.

إن تسوية النزاعات بالطرق السلمية مهمة رئيسية للأمم المتحدة في سعيها لصون السلام والأمن الدوليين. وعملا بأحكام الفصل السادس من الميثاق، فإن على الأطراف في أي نزاع وعلى مجلس الأمن كذلك واجب البحث عن حل من خلال الطرق السلمية مثل المفاوضات والوساطة. كذلك يحدد الميثاق للأمين العام دورا خاصا به للتشجيع على التسوية السلمية للنزاعات.

ولا بد للوساطة أن تؤدي دورا أكثر أهمية في تعزيز السلام بأقل تكلفة. وينطبق هذا بصفة خاصة في ظل تزايد الموارد المالية والبشرية المطلوبة لإدارة الصراعات بمستوى لم يسبق له مثيل. لذلك، لا بد أن نولي أولوية أعلى لأنشطة الوساطة في الأمم المتحدة.

وفي تاريخ الوساطة في الأمم المتحدة، هناك بعض الحالات مثل السلفادور وغواتيمالا وناميبيا وكمبوديا وموزامبيق وحالات كثيرة أخرى، كانت أكثر نجاحا من غيرها. واستنادا إلى تلك الخبرات، يمكننا أن نشير إلى أن وساطة الأمم المتحدة تكون أكثر فعالية عندما توازيها جهود مشتركة من مختلف أصحاب المصلحة. ويتعين تكييف طريقة الوساطة تبعا للظروف. ويتفاوت مستوى مشاركة الأمم المتحدة ونوعها ما بين الاضطلاع بدور قيادي في بعض الأماكن إلى دعم جهود أطراف أخرى. غير أنه من الأهمية بمكان تنسيق جهود الوساطة التي تبذلها الجهات الفاعلة على اختلافها وضمان اتساقها. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز الشراكات مع البلدان الرائدة ومجموعات أصحاب المصلحة مثل مجموعات الاتصال الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفي بعض الحالات، الجهات الفاعلة غير الحكومية.

ويحظى نشاط الأمم المتحدة في مجال الوساطة بميزة نسبية من حيث شرعيتها وحياديتها وقدرتها التنظيمية. وينبغي للأمم المتحدة التركيز على المجالات التالية، استنادا إلى خبرتها الثرية والأدوات المتنوعة المتاحة لها التي تتراوح ما بين توفير الأمن إلى تقديم المساعدة في المجال الإنساني ومجال الإنعاش.

أولا، من حيث توفير الدعم الملائم للوسطاء، يتعين على الأمم المتحدة تقديم الدعم المهني والتقني والإداري واللوجستي لجميع أنواع جهود الوساطة التي تبذلها مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك الأمم المتحدة ذاتها بالتأكيد، ولكن أيضا المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ثانيا، من حيث إعداد وسطاء مستقبليين، ينبغي للأمم المتحدة أن تساعد في إعداد الجيل التالي من الوسطاء على جميع المستويات داخل الأمم المتحدة وخارجها. ونحن نتفق تماما مع الأمين العام على أن تغيير الأجيال الجاري حاليا وكبار الوسطاء المؤهلين والفرق المتمرسة التي تقدم الدعم لهم أمر أساسي للوساطة الناجحة. وندعم الجهود الجادة المطلوبة لتدريب وبناء قدرات الأمم المتحدة في مجال الوساطة.

ثالثا، من حيث المشاركة الشاملة بعد اتفاقات السلام، يتعين على الأمم المتحدة تقديم دعم شامل ومتكامل لحل الصراعات بالاستفادة الكاملة من المكاتب الميدانية وصناديق الأمم المتحدة ووكالاتها في مختلف أنحاء البلدان.

وندرك أن الوساطة ليست مهمة بسيطة على الإطلاق ولكن نأمل في أن تواصل الأمم المتحدة بذل قصارى جهدها لتعزيز هذا النشاط. وأود، بصفة خاصة، التشديد على ثلاث مسائل رئيسية يمكن للأمم المتحدة معالجتها في سعيها لممارسة الوساطة بنجاح في الأسابيع المقبلة.

أولا، لكي نضع أساسا راسخا للسلام الدائم بعد توقيع اتفاق للسلام، ينبغي لنا أن ندرس بتعمق كيفية دمج الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والجوانب المتعلقة ببناء السلام من بداية عمليات الوساطة وحل الصراع.

ثانيا، في ضوء الأهمية المحورية للعملية السياسية في حالات ما بعد الصراع، من الضروري مواصلة نشاط الوساطة بفعالية خلال تنفيذ أي اتفاق للسلام وعملية توطيد السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين علينا توضيح دور بعثات الأمم المتحدة الميدانية وممثلي الأمين العام والشروط والطاقات التي يتطلبونها.

ثالثا وأخيرا، في حالات الصراعات داخل الدول، تحقق الأمم المتحدة نجاحا نسبيا. ما هو الدور الفعال

والواقعي الذي يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع به في دعم جهود الوساطة التي تشمل جهات فاعلة بخلاف الدول؟

وختاما، أود أن أشكر بوركينا فاسو على مبادرتها ونود أن نعرب عن تأييدنا للبيان الرئاسي. وأود أيضا أن أؤكد على مدى أهمية أن يواصل الأمين العام جهود الوساطة النشطة وأن يبقي المجلس على علم بأنشطته. ونعتقد أنه سيكون من المفيد أن يجري المجلس استعراضات دورية للتقدم المحرز في هذا المجال.

السيد إلكن (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أشكر الرئاسة على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن قضية ذات أهمية كبيرة للأمم المتحدة وللدول الأعضاء. إن منع الصراعات وإدارة الأزمات من خلال الوساطة يمثلان حقا أحد المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة ولا يمكننا أن نبالغ في أهميتهما لعملنا في المجلس. ولذلك، نرحب بفرصة الاشتراك في مناقشة شاملة كهذه بشأن هذه المسألة.

ثانيا، أود أن أشكر الأمين العام ووحدة دعم الوساطة على عملهما الدؤوب في إعداد التقرير المعروض علينا اليوم (S/2009/189). وأعرب أيضا عن شكري لوكيل الأمين العام باسكو على عرضه الموجز الذي سلط الضوء على العناصر المهمة في التقرير ومهد السبيل لإجراء مناقشة مستنيرة اليوم.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق للبعثة الدائمة لبوركينا فاسو على إخضاعها هذه المسألة لتمحيص أدق في أيلول/سبتمبر من العام الماضي أثناء رئاستها للمجلس.

يتناول التقرير المعروض علينا اليوم تقريبا جميع العناصر المتعلقة بأهمية الوساطة وما يتعين عمله لمواصلة ترشيد أنشطتنا في هذا المجال تحديدا. لذلك فإنني لن أكرر تلك النقاط، الواحدة تلو الأخرى. وحسبنا القول إن الوساطة الناجحة هي إلى حد كبير أكفأ الوسائل وأكثرها فعالية من حيث التكلفة لتسوية المنازعات سلميا وإنه يتعين تكريس المزيد من الوقت والجهد والموارد لهذه المساعي.

وفي هذا السياق، لا شك في أن الأمم المتحدة لها دور خاص يتعين أن تضطلع به في قيادة هذه الجهود. وفي معظم المناسبات، تضفي مشاركة الأمم المتحدة في حد ذاتها مصداقية وشرعية على عمليات الوساطة. علاوة على ذلك، غالبا ما توفر مجموعة الأعمال التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في صراع بعينه أفضل نقطة انطلاق، مثلما هو الحال بخصوص الحالة في قبرص. وبالتالي، يتعين علينا بذل كل ما هو ممكن لمواصلة تعزيز القدرة المهنية لهذه المنظمة في مجال الوساطة. ويتضمن تقرير الأمين العام توصيات مفيدة تحقيقا لذلك. وتركيا ملتزمة، بوصفها واحدة من أكبر المساهمين في وحدة دعم الوساطة، بالاضطلاع بدور نشط في هذه العملية.

ومع ذلك فإنه في عالم اليوم الحافل بالتحديات المتعددة الأوجه للسلام والاستقرار التي تشمل عددا كبيرا من الجهات الفاعلة والديناميات المختلفة، لا يمكن توقع أن تضطلع الأمم المتحدة بهذا الدور بمفردها على الدوام. فالمنظمات الإقليمية وفرادى الدول الأعضاء وحتى الكيانات غير الحكومية يتعين عليها تقديم إسهامات مهمة وأحيانا بارزة، وذلك تبعا للسمات الخاصة للصراعات قيد البحث.

هذه حقيقة بالفعل وهي مذكورة صراحة في التقرير. غير أن التحدي يتمثل في إيجاد التشكيلة والتوليفة الصحيحتين من الإجراءات لكي لا تنافس الجهات المختلفة إحداها الأخرى، ولكن أن تكمل مساعي بعضها بعضا وتعززها. ولذلك، يستلزم الأمر وجود تنسيق وتعاون سليمين بين الأطراف الفاعلة المهتمة في كل خطوة من عملية الوساطة. ومن هذا المنطلق، فإنني أتطلع إلى بعثة المجلس

المقبلة إلى أفريقيا حيث سنعقد اجتماعنا السنوي مع مجلس الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن لمناقشة الجهود المشتركة الحالية والمحتملة مستقبلا.

وهذه الظاهرة ليست قاصرة على القارة الأفريقية قطعا ويجب النظر إليها باعتبارها مؤشرا هاديا لجميع جهود الوساطة حول العالم. وفي هذا السياق، فإن الأمم المتحدة تشغل موقعا حاسما لجعل تعاونها وتنسيقها مع الأطراف الفاعلة الأخرى يعملان بفعالية. وسواء من خلال الدعم التشغيلي المهني الذي تقدمه الأمانة العامة أو عبر التأييد والتوجيه السياسيين اللذين يوفرهما مجلس الأمن، يمكن للأمم المتحدة حقا أن تحدث فرقا إيجابيا في نوعية جهود الوساطة ومصداقيتها وكفاءتها بوجه عام. ويمكن أيضا أن تؤدي أفرقة الأصدقاء التي أنشئت في إطار الأمم المتحدة إلى الفعالية في صنع السلام، شريطة أن تكون عضويتها سليمة.

وفي ما يتعلق بدور مجلس الأمن على وجه الخصوص، فإن الحوافز والمثبطات التي يمكن للمجلس أن يقدمها في المراحل المختلفة لعمليات الوساطة يمكن أن تكون عاملا لا غنى عنه في إقناع أطراف الصراع بتسوية خلافاتها بالوسائل السلمية. ومع ذلك، نتفق مع الأمين العام في أنه:

> ”بينما خضعت المثبطات لدراسة مستفيضة وطُبقت على نطاق واسع، لم تحظ الحوافز الإيجابية بقدر كبير من الاهتمام، ومن ثم يلزم مزيد من العمل لصقلها“ (S/2009/189، الفقرة ٢٩).

وينبغي، بصفة خاصة، أن يكون بمقدورنا استخدام الحوافز الإيجابية المتاحة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بقدر أكبر وبصورة أكثر إستراتيجية من خلال وكالات الأمم المتحدة وصناديقها المختلفة.

وتتصل مسألة الوساطة على نحو خاص بما تحاول تركيا القيام به في منطقتها وخارجها. وشاركت تركيا مؤخرا بالفعل في عدد من أنشطة الوساطة من تلقاء نفسها، تراوحت ما بين أفغانستان إلى القوقاز وما بين البلقان إلى الشرق الأوسط. واستنادا إلى هذه الخبرة، تعلمنا أن الوساطة عملية معقدة تشمل العديد من الجهات الفاعلة بطريقة تتطلب اتخاذ خطوات حريصة وسلسلة بصبر والتزام. كما لاحظنا أنه مقارنة بالمنظمات الحكومية الدولية، يمكن أن تكون للجهات الفاعلة من الدول في بعض الحالات ميزة المرونة والقدرة على التصرف بصورة أسرع وأهدأ وأكثر تكتما، وهي مسألة يمكن أن تكون مفيدة في نجاح أي مجهود للوساطة.

غير أننا شهدنا أيضا أن دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للعمليات الجارية، حسب الاقتضاء، يمكن أن يكون ذا أهمية حاسمة.

وختاما، أنا على اقتناع بأن مسألة الوساطة، وبخاصة المزايا النسبية للجهات الفاعلة الدولية المختلفة في مجال الوساطة تستحق مزيدا من النقاش في إطار مناقشات مواضيعية مستقبلا.

وبذلك، أود أن أشكر الأمين العام، مرة أخرى، على التوجيه الوارد في تقريره الحافز للفكر وأن أعرب عن استعدادنا للمشاركة بنشاط في المداولات المستقبلية بشأن هذا الموضوع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأتخلى لبضع دقائق عن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس لأدلي الآن ببيان بصفتي الممثل الدائم للمكسيك.

أنا أيضا أشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام على عرضه لتقرير الأمين العام عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها (S/2009/189). وأود أيضا أن أنوه بالجهود التي بذلها وفد بوركينا فاسو في زيادة الوعي المتعلق بهذا البند البالغ الأهمية المدرج في جدول أعمالنا.

إن العدد الكبير من الوفود المشاركة في هذه المناقشة المفتوحة ليجسد أهمية الوساطة في إحلال السلام والأمن الدوليين. كما أنه تعبير عن الاهتمام الكبير الذي نتشاطره جميعا في تحقيق التسوية السلمية للنزاعات وضرورة استكمال جهودنا، النابعة من ظروفنا الخاصة بنا، والرامية إلى تعزيز دور المنظمة في مجال الوساطة ومنع نشوب الصراعات. والمكسيك ملتزمة بتعزيز الامتثال لتلك التوصيات ذات صلة بعمل مجلس الأمن وكذلك تعزيز الالتزامات التي ستعتمد بعد هذه المناقشة.

إن عرض تقرير الأمين العام يتيح لنا الفرصة لمناقشة استراتيجيات تسوية النزاعات عن طريق الوساطة وتقديم اقتراحات بشأنها.

تقليديا، إن ما تقوم به المنظمة دائما هو رد فعل على الأزمات من أجل حلها بعد اندلاعها بالفعل، مما يقلل من قدرتها على اتخاذ إجراءات فورية أو قيامها بدور وقائي. واستنادا إلى وجهات نظر عديدة، يجب علينا اليوم الإصرار على المزايا الكبيرة لاضطلاع الأمم المتحدة بالأنشطة الوقائية.

إن السلام دائما أقل كلفة من الحرب. ويشير العديد من تقارير الأمم المتحدة عن منع نشوب الصراعات إلى أن المجتمع الدولي قد أنفق ما يقرب من ٢٠٠ بليون دولار في أكبر سبع عمليات جرت في التسعينات: البوسنة والهرسك والصومال ورواندا وهايتي والخليج الفارسي وكمبوديا والسلفادور. وتفيد هذه التقارير أيضا بأنه لو كنّا قد تبنينا نهجا وقائيا لكانت الأمم المتحدة قد وفرت على المجتمع الدولي حوالى ١٣٠ بليون دولار، دون حتى التفكير بعدد ضحايا كل هذه الصراعات.

وأظهرت دراسات أخرى أنه على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية لم تحل ما تسمى بالانتصارات العسكرية سوى أقل من ثمانية في المائة من الصراعات، في حين أن المفاوضات كانت سيدة الموقف في ٩٢ في المائة من الحالات المتبقية.

وتعرب المكسيك دائما عن تأييدها لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، ولا تزال مقتنعة بأن التعزيز الحقيقي لدور المنظمة في العالم يعتمد إلى حد كبير على تعزيز تطبيق الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وكان بلدي، طوال تاريخه، أحد أنشط الداعين إلى الوساطة واللجوء إلى المحاكم الدولية والتحكيم. وهو يشجع كثيرا التسوية السلمية للنزاعات عن طريق الوساطة في منطقتنا.

وتعني الوساطة أساسا بناء السلام والمشاركة الخلاقة والمنسقة في عمليات السلام بغية التوصل إلى اتفاقات لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال التفاوض وتعزيز الحوار حتى خارج نطاق سيناريوهات الأزمات الاجتماعية والسياسية.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الفضل في أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كانت لعدة عقود أحد أكثر مناطق الكوكب التي نعمت بالسلام يعود إلى حد كبير إلى الوساطة. فالوساطة، تحبذ حل الصراعات السياسية والعقائدية والإقليمية والنزاعات على الحدود.

وفي عام ١٩٨٣، قادت مجموعة كونتادورا جهود الوساطة الرامية إلى استعادة السلام والأمن والحفاظ عليهما في أمريكا الوسطى. وأنشأت المكسيك بالتعاون مع كولومبيا وبنما وفنزويلا آلية وساطة لتخفيف حدة التوتر السياسي وتحقيق التفاهم والتعاون السياسيين في أمريكا الوسطى. إن توافق الآراء الذي تحقق من خلال هذه المجموعة لمثال واضح على أنه في هذا الواقع المتغير يجب أن يكون الحوار السياسي أداة أساسية للتفاهم بين الدول. ولقد أرست مجموعة كونتادورا أسس السلام في أمريكا الوسطى وهي الأسس

المنصوص عليها في اتفاقي إسكيبولاس اللذين أبرمتهما الدول المعنية في المنطقة.

وفي حالة السلفادور، يسرت مشاركة المكسيك في المجموعة التي تعرف بالمجموعة الرباعية جهود السلام المبذولة التي أسفرت بعد ذلك عن توقيع اتفاقات السلام في شابولتيبك بالمكسيك عام ١٩٩٢. وفي تلك المناسبة، شكلت كولومبيا وإسبانيا وفنزويلا والمكسيك ما يعرف بمجموعة أصدقاء الأمين العام التي قدمت دعما مستمرا لجهود التفاوض التي تبذلها الأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، شاركت المجموعة بوصفها وسيطا، وبعد ذلك تولت مسؤولية التحقق من حل التراعات المسلحة غير الدولية. وبرزت هذه العملية التفاوضية ليس لنجاح المجموعة في صنع السلام فحسب، وإنما لطابعها الخلاق وكونها سابقة على الصعيد الدولي أيضا.

وبالمثل، فإن مجموعة أصدقاء غواتيمالا أسهمت في استعادة النظام الدستوري والديمقراطي في ذلك البلد.

وهذه المحطات التي مرت بها دبلوماسية أمريكا اللاتينية، لم تزود أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالخبرة الواسعة في مجال الوساطة والتسوية السلمية للتراعات فحسب، بل أرست أيضا الأساس لإنشاء آليات للتشاور والحوار السياسي التي هي أركان هامة في التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في المنطقة.

وينبغي لنا أن نشير إلى أن مجموعة كونتادورا وفريق دعم كونتادورا أفسحا المجال لظهور مجموعة ريو التي أنوّه بعملها، على سبيل المثال، في الأزمة الأخيرة التي نشبت بين إكوادور وكولومبيا عام ٢٠٠٨. لقد كان عمل مجموعة ريو حاسما في الحفاظ على السلام وقيامها بدور ريادي في الحل السلمي للأزمة.

وتتمثل رسالة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الحل السلمي للتراعات. إن حل صراعات مثل صراع قناة بيغل بين الأرجنتين وشيلي وصراع الحدود بين إكوادور وبيرو، وكذلك إحالة عدد من التراعات الإقليمية وترسيم الحدود إلى محكمة العدل الدولية، كلها أمثلة واضحة على تلك الرسالة.

ووفقا للمادة ٣٣ من الميثاق، يجب على أطراف أي نزاع يعرّض استمراره حفظ السلام والأمن الدولي للخطر التماس حلّه بادئ ذي بدء بالطرق السلمية التقليدية.

وعلى مجلس الأمن أن يمنح فرصة كافية للجهود الجارية من أجل تحقيق المصالحة قبل أن يدعو إلى اتخاذ إجراء بموجب المادتين ٤٠ و ٤١ من الميثاق. وهذا يتفق على وجه التحديد مع المادة ٣٣ حيث أن هناك التزاما على جميع أطراف التراع بالسعي إلى حله بالوسائل التقليدية. وبديهي أن الوساطة يجب أن تكون بموافقة الأطراف وتتجلى فضيلة الالتزامات عندما توافق الجهات الفاعلة أو الأطراف في نزاع ما على اللجوء إليها. ومع ذلك، ينبغي استنفاد الوساطة وغيرها من الوسائل السلمية لحل التراعات على حد سواء قبل اللجوء إلى الإجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق.

ويجب علينا عندما نبذل الجهود الرامية إلى تعزيز أنشطة الوساطة الاعتراف بأنه نظرا لتنوع الصراعات الحالية وتعقيدها، لا بد من تكييف تلك الأنشطة ومراقبة السياق المحدد الذي تنفذ في إطاره. وعلى الرغم من أنه يجب على الأمم المتحدة القيام بدور هام في دعم عمليات الوساطة، فإنه يتعين عليها ألا تحتكر هذه العمليات. وبدلا من ذلك، يجب أن نعترف بالفعالية التي يمكن تحقيقها بتنوع الجهات الفاعلة، مثل الدول المعنية والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات الإنسانية والمدنية وغيرها من المنظمات. ويجب

علينا دعم العمل الذي تقوم به حسب خصائص النزاع أو الصراع . ومن الأمثلة على هذا النهج ما حدث مؤخرا في حالات مثل زمبابوي وكينيا وفي القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) نفسه الذي اتخذه المجلس في كانون الثاني/يناير الماضي.

وتعتقد المكسيك أن أمام مجلس الأمن تحديا مزدوجا يتمثل في حث الدول على تسوية نزاعاتها بالطرق السلمية، وكذلك تقديم كل الدعم اللازم لتعزيز الوساطة والإسهام في جهود الوساطة الجارية حاليا. وعلى الأمين العام، من جانبه، أن يواصل الاضطلاع بدور هام في منع نشوب الصراعات التي تعرض للخطر السلام والأمن الدوليين، وعرض القيام بمساعيه الحميدة على أطراف الصراع. ونحن نشيد بالمساعي الحميدة للأمين العام ونرحب بإنشاء وحدة دعم الوساطة في إطار إدارة الشؤون السياسية.

ويرى وفدي أنه لا بد أن يطلع مجلس الأمن بصورة دورية على التقدم الذي تحرزه المنظمة في ذلك المجال. وفي ذلك الصدد، يعتقد وفدي أن من المفيد للأمين العام أن يقدم معلومات حسنة التوقيت وتفصيلية عن عمليات الوساطة التي تنسقها الأمم المتحدة.

بذلك أختتم بياني بصفتي ممثل المكسيك، وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

ننتقل الآن إلى قائمة المتكلمين في إطار المادة ٣٧. أعطي الكلمة أولا لممثل البرازيل.

السيد تاراغو (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): من دواعي سروري، سيدي، أن نشاهدكم تتولون رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر بكفاءتكم المعتادة.

(تكلم بالإنكليزية)

وأشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة مفتوحة بشأن الوساطة وتسوية النزاعات، وهي مناقشة مناسبة تماما وحسنة التوقيت. وفي نهاية المطاف، يبدو أننا ندخل عصرا جديدا وتبذل فيه جهود جديدة لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية بدلا من التدخل العسكري. وتذكرنا هذه المناقشة بدور أساسي تضطلع به الأمم المتحدة ولم يحظ بالاهتمام والدعم اللازمين. كما أن المناقشة تتسق مع التركيز الحالي على تعزيز الدبلوماسية الوقائية في الأمم المتحدة.

كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل والحافز للتفكير (S/2009/189)، وأن شكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

ويبدو أنه يوجد اتفاق واسع النطاق على ميزات الوساطة وغيرها من وسائل التسوية السلمية للمنازعات التي تمت الإشارة إليها في المادة ٣٣ من الميثاق. وبالقدر نفسه، يوجد تأييد عام للاستخدام الواسع للوساطة ولاضطلاع الأمم المتحدة بدور قوي في هذا المجال. وتم توضيح ذلك في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وأكد زعماؤنا على الالتزام القائم بتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وفقا للفصل السادس من الميثاق ولإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة. كما أنهم اعترفوا بأهمية دور المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام، بما في ذلك في القيام بالوساطة في المنازعات، وبضرورة تعزيز قدرات الأمانة العامة في ذلك المجال.

واستنادا إلى ذلك التوافق السياسي القوي، يلزم الدول الأعضاء أن تتناول عددا من الجوانب المفاهيمية والسياسية والعملية المتصلة بالوساطة، مثل الجوانب التي تناولها الأمين العام في تقريره. وأود أن أتبادل آراء وفدي بشأن بعض هذه الجوانب.

إن الوساطة يمكن أن تصبح أداة قوية للمساعدة على التوصل إلى حل في المراحل المختلفة لأي نزاع، ولكننا نعتقد أنها كلما استخدمت سريعا كلما كانت أفضل. ويمكن لأي عملية فعالة للوساطة أن تساعد الفرقاء على التوصل إلى تسوية قبل أن يتحول النزاع إلى صراع مسلح. وحالما تندلع أعمال العنف، يصبح صنع السلام أكثر تحديا وتبدأ كلفته الإنسانية بالارتفاع، وفي أغلب الأحيان بصورة كبيرة.

وسيكون من السهل القيام بالوساطة العاجلة إذا طورت الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الأخرى الخبرة اللازمة للوساطة و/أو استخدامها السريع واحتفظت بهذه الخبرة. وفي ذلك الصدد، نحن نرحب بإنشاء وحدة دعم الوساطة في إطار إدارة الشؤون السياسية وبتعزيز الوحدة مؤخرا بإضافة سبع وظائف. وبالمثل، نحن نؤيد الجهود الرامية إلى مساعدة المنظمات الإقليمية على تدعيم آلياتها الخاصة بتسوية النزاعات، فضلا عن مساعدة المؤسسات الوطنية والمحلية في ذلك الصدد.

ويتسم ذلك التعاون بأهمية بالغة، نظرا لأن الأطراف الفاعلة من غير الأمم المتحدة يمكن أن تكون فعالة للغاية بوصفها وسطاء وفي بعض الحالات يمكن أن تحظى بفرص أكبر لإحراز النجاح. وتخطر بالذهن النماذج الأخيرة لنجاح الوساطة الإقليمية أو دون الإقليمية. ففي الأمريكتين، تمكنت منظمة الدول الأمريكية من مساعدة كولومبيا وإكوادور، وفي أفريقيا اضطلعت الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي بدور رئيسي في تحقيق الوحدة الوطنية في زمبابوي. وحتى في الحالات التي توجد فيها جهات في موقف أفضل يمكنها من الوساطة في أي نزاع، ما زالت المنظمة على استعداد، عند الاقتضاء، لتقديم الدعم، السياسي والتقني على السواء، إلى الجهات التي تتصدر جهود الوساطة.

إن مجلس الأمن يستفيد استفادة جيدة من الوساطة، على سبيل المثال، عندما يتخذ قرارا بشأن ولاية بعض عمليات حفظ السلام، ولكنه يمكن أن يلجأ بصورة أكثر تواترا وحسما إلى تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. ونحن نعلم أن الدعم الثابت الذي يقدمه المجلس إلى الوسطاء يؤدي إلى تعزيز موقفهم وإلى تشجيع الأطراف على المشاركة في المفاوضات. ويمكن استكشاف تدابير أخرى.

وإلى جانب المساعدة في تسوية نزاعات بعينها، فإن المزيد من اللجوء إلى الفصل السادس من الميثاق يسهم في الاستدامة الطويلة الأجل للإجراء المتخذ في إطار الفصل السابع. ويؤدي بذل جهود مبكرة لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية إلى الحد من التهديدات للسلام والأمن وبالتالي يساعد على المحافظة الطلب على عمليات حفظ السلام بمستويات يمكن أن تديرها بنجاح الأمم المتحدة والدول الأعضاء. ومن ذلك المنطلق، يمكن لزيادة استخدام الوساطة أن تشكل جزءا من استجابة المجلس الشاملة لتزايد نطاق حفظ السلام وتعقيده.

ولذلك، يتفق وفدي مع التوصيات التي قدمها الأمين العام. ونحن نولي أهمية خاصة لتعزيز منع نشوب الصراع وتسويته من خلال المشاركة المبكرة وإقامة شراكات وثيقة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتعزيز القدرات الوطنية والمحلية في مجال منع نشوب الصراعات وتسويتها.

وفي الختام، أود أن أشدد على اهتمام وفدي المستمر بهذه المناقشة. كما أننا على استعداد لاستكشاف كيفية زيادة إدماج الوسائل المبتكرة للتسوية السلمية للنزاعات في جدول أعمال الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد نورماندين (كندا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي، وأن أشكر وفد المكسيك على تنظيم هذه الجلسة الهامة.

كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2009/189)، وأن أشكر وكيل الأمين العام، السيد باسكو. ويشكل التقرير وثيقة مفيدة للغاية لفهم الوساطة بوصفها أداة رئيسية لصون السلام والأمن. وكما قال الأمين العام، لم يكرس للوساطة سوى اهتمام ضئيل للغاية وموارد قليلة. ويثير ذلك المزيد من الدهشة، نظرا لأن ذلك النهج هام للغاية ويبشر بالخير فضلا عن أنه فعال التكلفة عند السعي لإيجاد حل لأي صراع.

وفي كانون الثاني/يناير الماضي، وفي المناقشة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن بشأن عمليات حفظ السلام (انظر S/PV.6075)، ذكرت كندا أنه، عقب تقرير الإبراهيمي، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لبعض التحديات القائمة أو الجديدة التي يلزم أن تتصدى لها الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. وعلى وجه الخصوص، أكدت كندا على أهمية حشد القدرات الوقائية للأمم المتحدة ، نظرا لأن منع نشوب الصراعات ما زال مسؤولية أساسية ومشتركة للأمم المتحدة وكبار موظفيها والدول الأعضاء. ويعترف على نطاق واسع بالشرعية الفريدة للأمم المتحدة في مجال الوساطة وتسوية الصراعات. ومع ذلك، وإضافة إلى المساعي الحميدة للأمانة العامة، من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة يحمل المجلس المسؤولية العامة عن المشاركة في الأنشطة الوقائية.

كما تشدد كندا على أهمية الأبعاد السياسية لعمليات السلام. وبشكل متزايد، لا تحل الصراعات بصورة كاملة عندما تنشر بعثة للسلام، وتؤدي الأبعاد الإقليمية أو الاحترام الجزئي لاتفاقات السلام إلى تعقيد عدد كبير من العمليات. وفي تلك الحالات، تصبح الأبعاد السياسية لعمليات السلام أبعادا حيوية.

غير أنه يجب الإقرار بأن تلك الأبعاد السياسية ليست مدمجة على نحو جيد في هياكل حفظ السلام. وتكتسي مواصلة جهود الوساطة قبل نشر بعثة لحفظ السلام وخلالها وبعدها، سواء كان هناك اتفاق شامل للسلام أم لا، أهمية قصوى لنجاح جهود الأمم المتحدة لاستعادة السلام والأمن.

ويتضمن تقرير الأمين العام توصيات ممتازة. وأود أن أتكلم بصورة خاصة عن أربع منها.

أولا، تؤيد كندا بدون تحفظ ضرورة الاستفادة من التقدم الذي أحرزته وحدة دعم الوساطة بإدارة الشؤون السياسية. لقد قدمت كندا التمويل إلى وحدة دعم الوساطة لوضع قائمة الخبراء الخارجيين لديها للنشر السريع. وستكمل كندا إسهامها في ذلك المشروع بوضع قائمة لخبراء كنديين في مجال الوساطة.

ثانيا، ينبغي تصويب الاختلال بين عدد الرجال والنساء في مناصب رفيعة في مجال الوساطة. وحتى الآن، ليست هناك أي امرأة ضمن كبار الوسطاء، ولا تضطلع سوى قلة قليلة من النساء بأي نوع من أنواع أدوار الوساطة الرسمية. وتشيد كندا بما أعرب عنه الأمين العام من نوايا في ذلك الصدد، وتطالب ببذل جهود منسقة في جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة لترجمة ذلك التعهد إلى نتائج.

ثالثا، تتطلب جهود الوساطة خبرة متخصصة لكفالة تطبيق النهج المناسبة والشاملة على جميع القطاعات. وتتسم طبيعة الصراعات بالتغير، ويجب علينا أن نكيف استجابتنا وفقا لذلك. ويزداد استخدام العنف الجنسي كممارسة من ممارسات الحرب، وعلى اتفاقات وقف إطلاق النار وغيرها من الاتفاقات الناجمة عن الوساطة أن تقر بتلك المسألة

وتعالجهـا. ويـوفر القـراران ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) توجيهات أساسية للوسطاء بشأن هذه المسائل.

رابعا، أشار الأمين العام إلى أهمية تعزيز قدرات الوساطة على الصعيد الإقليمي. وتؤيد كندا تماما التوصية المتعلقة بكفالة توثيق الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. كما أود أن أضيف إلى القائمة الإسهام الهام الذي تقوم به المنظمة الدولية للفرانكفونية، من جملة أمور، في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

(تكلم بالانكليزية)

وفي ما يتعلق بالأمريكتين، تقيم كندا شراكة مع منظمة الدول الأمريكية لنشر خبرة كندا في مجال الوساطة ضمن إدارة منظمة الدول الأمريكية لاستدامة الديمقراطية والبعثات الخاصة. كما أود أن أشير إلى أن كندا لا تزال تقدم المساعدة على التنفيذ الفعال لاتفاقات الحوار والمصالحة الوطنية في كينيا بغية تشجيع الحوار السياسي الجاري بين الشركاء في التحالف من خلال المساعدة في مجال الوساطة التي يقدمها فريق الشخصيات الأفريقية البارزة.

ويتطلب نجاح جهود الوساطة كفالة التناغم بين مختلف إدارات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها. وبينما نتناول مختلف جوانب اتفاقات السلام، يمكن لعمل خبراء الوساطة أن يعزز عمل مختلف ممثلي الأمم المتحدة من ميادين أخرى.

وأود أن أشير إلى أن كندا تقوم حاليا بممارسة سياسية داخلية للنظر في مشاركتها السابقة في عمليات الوساطة، ولدراسة الخيارات المتاحة لتعزيز إسهام كندا في منع نشوب الصراعات وحلها من خلال الوساطة في المستقبل. وبينما نرى ظهور توجهات جديدة في ميدان الوساطة - بما في ذلك الجيل القادم من الوسطاء، مثل المنظمات غير الحكومية - فإن عمل مجلس الأمن في مجال صون السلم والأمن الدوليين سيتأثر ويجب أن يكون حيويا وأن يستجيب لهذه الظروف المتغيرة.

وفي الختام، أود أن أقول إن كندا تتطلع إلى الانخراط مع الأمم المتحدة في هذا المجال ودعم عمل مجلس الأمن بصورة خاصة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر): أود أن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم، وأن أعرب عن التقدير للأمين العام على تقريره حول تعزيز الوساطة ودعم أنشطتها تنفيذا للبيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/36) خلال رئاسة بوركينا فاسو. ونشيد بما تضمنه التقرير من رؤى موضوعية لأهمية الوساطة كوسيلة من وسائل منع نشوب النزاعات أو تسويتها في مراحلها الأولى، قبل أن تتحول إلى نزاعات مسلحة تهدد السلم والأمن الدوليين، وتدخل بالتالي في إطار التعامل الدولي من خلال مجلس الأمن.

وأود، هنا أيضا، أن أشكر وكيل الأمين العام، لين باسكو، على تقديم هذا التقرير وأن أؤيد بيان حركة عدم الانحياز الذي سيلقيه الممثل الدائم لكوبا اليوم.

رغم السعي الحثيث للأمين العام لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على القيام بمهام الوساطة تنفيذا لما ورد في مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥، باعتباره إطارا غير رسمي يهدف إلى الترويج لتسوية سلمية ولا يرقى إلى مرتبة التحكيم بين الأطراف، ما زال هناك خلط واضح في هذا التقرير بين أنشطة الوساطة الهادفة إلى منع نشوب النزاعات، كأحد إجراءات الدبلوماسية الوقائية، تماما مثل المساعي الحميدة ومهام التسهيل والحوار، من جانب، وبين دور الوساطة في تسوية النزاعات القائمة بالفعل، والتعامل مع مرحلة بناء السلام بعد تسوية النزاعات من جانب آخر. ولذا، فالمهم تحديد نطاق

مهام الوساطة التي يمكن أن تقوم بها الأمم المتحدة في أطر زمنية وموضوعية واضحة، تركز أكثر على مرحلة الخلاف في الرأي بين الدول أو داخل الدولة الواحدة، قبل أن تتطور إذا لم تتم معالجتها لتصبح نزاعا دوليا أو داخليا يهدد السلم والأمن الدوليين، وبناء على طلب وموافقة الدولة أو الدول المعنية مباشرة في جميع المراحل.

ومن هذا المنطلق، فعلى الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، مسؤولية كبيرة في تعزيز ثقة الدول الأعضاء بقدرة المنظمة على القيام بالوساطة بكل حيادية وموضوعية وشفافية، على نحو يعطي الأمم المتحدة دورا متميزا في هذا المجال، بالتعاون والتنسيق مع المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية، ويقوم على التأثير المباشر في القرارات السيادية للدول بناء على طلبها وبموافقتها، من خلال الإقناع والتفاوض وإبراز المصالح التي قد تتحقق من خلال الاستجابة لهذه الجهود، وذلك إعمالا لمبدأ الملكية الوطنية، واحتراما لحكام الميثاق ذات الصلة بالسيادة والسلامة الإقليمية.

ولن يتحقق ذلك من وجهة نظرنا من خلال مجرد إعادة هيكلة إدارة الشؤون السياسية، أو إنشاء مكتب دعم الوساطة وتعزيز قدرته على القيام بالدور المنشود، وإنما أيضا من خلال تعزيز الاقتناع الدولي بأن الأمين العام وكبار معاونيه القائمين بالوساطة ينطلقون من منطلق حيادي ويستندون إلى معلومات صحيحة وتصورات حقيقية، ويراعون جميع عناصر التنوع الثقافي والسياسي والعرقي والديني وغيرها من العناصر المسببة للخلافات الدولية بعيدا عن آراء أعضاء مجلس الأمن ورؤيتهم للتعامل مع هذه الحالات في مرحلة مبكرة. ويقتضي ذلك مزيدا من الاستقلالية للأمين العام ومبعوثيه للقيام بهذه المهام على أفضل صورة، بعيدا عن أي مؤثرات.

ولدينا في الاتحاد الأفريقي تجربة ناضجة في مجالات الوساطة، وهي تجربة لجنة حكماء أفريقيا، التي تضم عددا من القادة السابقين المشهود لهم بالحكمة والنزاهة والعدالة، والتي تعقد اجتماعات دورية لمتابعة التطورات المتلاحقة في الدول الأفريقية المختلفة، على نحو يتيح لها أكبر قدر من المعلومات عن الخلافات التي قد تنشب في مراحل مختلفة. وتستثمر في ذلك ثقة القادة الأفارقة بهذه الشخصيات، وهي ثقة تم بناؤها على مر السنين وتستند إلى سجل ناصع من الإنجازات لكل من أعضاء هذه اللجنة في دولته. وتقوم على تنوع تشكيل اللجنة لتمثل جميع المناطق دون الإقليمية في أفريقيا، وعلى تمتع أعضائها باستقلالية تامة وبحيادية مطلقة، وفي نفس الوقت تقوم على معرفتهم شبه الكاملة بتطورات الحالات الإقليمية في أفريقيا.

ولا شك أن قدرة الأمم المتحدة على الوساطة بين الدول ترتبط ارتباطا مباشرا بقدرة الأمم المتحدة – ومجلس الأمن على وجه الخصوص – على التعامل بفاعلية مع النزاعات حال نشوبها، بحيث لا تكتفي المنظمة بإدارة الأزمات دون بذل جهد حقيقي لتسوية النزاعات، على نحو أدى إلى تضخم عمليات حفظ السلام إلى مستواها الحالي، وعلى نحو أصبح يهدد فرص إرسال بعثات حفظ سلام أخرى في المستقبل القريب.

ومصر ترى في هذا الصدد أن هناك ارتباطا عضويا بين إرسال بعثات حفظ السلام من جهة والتوصل إلى اتفاقات سلام من جهة أخرى. وتتفق في هذا الصدد مع ما أوضحه الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة للدورة ٦٣ للجمعية العامة من أن حفظ السلام ينبغي أن يرتبط بالتوصل إلى سلام يمكن حفظه. إذ لا بد للأطراف المختلفة أن تستشعر دور الأمم المتحدة في التعامل مع قضاياها في مراحلها المبكرة قبل أن تتطور تلك القضايا إلى نزاعات تستوجب تدخل مجلس الأمن أو إيفاد عمليات حفظ سلام.

ومن هذا المنطلق، فإن مصر تؤكد على محورية تعزيز الرابطة العضوية بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن الأفريقي، وعلى أهمية تعميق التعاون بين المنظمتين في جهود الوساطة. ولعل النجاحات المتتالية للمنظمتين يمكن استخدامها من خلال تعزيز التنسيق بين الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في هذه الأنشطة. ومن نفس المنطلق، فإننا نؤكد على محورية تعزيز جهود الوساطة المشتركة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية من جهة ومنظمة المؤتمر الإسلامي من جهة أخرى، للتعامل مع قضايا دولها الأعضاء على نفس نمط التعامل الدولي مع قضية دارفور مؤخرا.

يوضح استعراض الدروس المستفادة في التقرير المعروض اليوم أهمية تفادي الفشل المتكرر لعمليات الوساطة على نحو قد يؤثر سلبا على جهود التوصل إلى تسوية، وأهمية التنسيق بين أجهزة الأمم المتحدة المختلفة، والاهتمام ببعد النوع لدى تعيين الوسطاء، واختيار الشخصيات الملائمة محل الثقة للقيام بمهام الوساطة، وكذا احترام قواعد القانون الدولي في التعامل مع الجرائم الخطيرة، وخاصة مع نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية وفقا لنظام روما الأساسي.

وفيما يتعلق بالتوصيات المقترحة في التقرير، والتي نتفق مع معظمها، فإن مصر تتابع، بمزيد من القلق، سعي الأمين العام إلى تمويل كافة أنشطة الوساطة ودعم عملياتها من خلال المساهمات الطوعية، وهو ما قد يكون له تأثير على حيادية هذه المجهودات ويؤدي إلى فشلها. وترى مصر أن تمويل عمليات الوساطة ينبغي أن يتم من خلال المساهمات الرسمية في ميزانية المنظمة، وبحيث يتم إدراجها في الميزانية العادية للمنظمة ضمن المهام السياسية الخاصة التي سبق لنا اقتراح إنشاء حساب خاص لها لتفادي احتسابها كإضافات على الميزانية – الاقتراح الذي سنستمر في السعي نحو إقراره في إطار الجمعية العامة، باعتبارها الجهاز الرئيسي صاحب الاختصاص الأصيل في التعامل مع مسائل الميزانية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): والآن أعطي ممثل سويسرا الكلمة.

السيد موربر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وإعطاء غير الأعضاء في المجلس الفرصة لطرح وجهات نظرهم حول موضوع اليوم الهام والحسن التوقيت. وأعرب عن امتناني الشديد لوكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية، لا سيما على الأمثلة التوضيحية التي قدمها لنا.

بياني سيتطرق إلى ثلاث نقاط: مفهوم الوساطة ومغزاها؛ وأمثلة على تعاوننا مع الأمم المتحدة؛ وبعض التحديات الرئيسية.

مفهوم الوساطة تغير تغيرا كبيرا في غضون السنوات العشرين الماضية. فالوساطة بدلا من النظر إليها كفنّ يمارسه بالدرجة الأولى كبار السياسيين المحنكين أصبحت الآن تعتبر بصورة متزايدة سلكا مهنيا يتطلب موظفين ذوي اختصاصات عالية. والواقع أن الوساطة أصبحت مهمة معقدة تنخرط فيها عناصر فاعلة عديدة. وممارستها على خير وجه تقتضي أفرقة متكاملة من خبراء الوساطة على مختلف المستويات ومن خلفيات متنوعة. وقد بينت التجربة أن الوساطة أداة فعالة لحسم الصراع. فهي تزيد من احتمالات التوصل إلى الاتفاق وخفض حدة التوترات على الأمد البعيد. وقد بينت البحوث أن ١٧ صراعا منذ عام ٢٠٠٠ أُنهيت عن طريق التفاوض على اتفاق سلام، بينما انتهت أربعة صراعات فقط بالنصر العسكري لأحد الجانبين.

إن فعالية الوساطة تعتمد على عوامل مختلفة كثيرة. ومشاركة مجلس الأمن الحثيثة يمكن أن تؤدي دورا هاما في

تقوية ودعم أنشطة الوساطة. لذلك نرحب بتقرير الأمين العام عن تعزيز الوساطة ودعم أنشطتها (S/2009/189)، ونرحب بمناقشة اليوم. إن التقرير حسن التوقيت وملائم وهو يشكل مساهمة مفيدة في مزيد من المناقشات في المجلس. وفي الوقت ذاته يصح القول إن جهود الوساطة تحتاج إلى الدعم فيما يتجاوز نطاق مجلس الأمن. إن المجلس يتحمل مسؤولية مهمة عن ضرب التوازن الصحيح بين تقديم الدعم والحفاظ على استقلالية المفاوضين. ويجب عليه أيضا أن يضم جهوده هو إلى جهود أصحاب المصلحة خارج المجلس الذين يتمتعون بالقدرة على المساهمة والرغبة في تقديمها. وأخيرا، يجب عليه أن يكيف المساهمات الخارجية مع احتياجات العناصر الفاعلة المحلية والإقليمية. وقد أصاب التقرير في التطرق إلى بعض من هذه المسائل.

سويسرا تثني على نهج الأمين العام تجاه الوساطة، حسبما هو موصوف في التقرير، وتساند أنشطة الأمم المتحدة المبنية على هذا المفهوم بطرق عدة. واسمحوا لي أن أسوق مثالين. اختصاصيو الوساطة السويسريون سبق أن اشتركوا في عمليات وساطة الأمم المتحدة، مثلما هو الحال بالنسبة إلى الرئيس السابق لفريق الخبراء القانونيين لعملية السلام في قبرص. وفي حالات أخرى عمل هؤلاء الوسطاء عن كثب مع الأمم المتحدة. ففي السودان، على سبيل المثال، نتعاون مع فريق الوساطة المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدارفور بتقديم المساعدة والتدريب لشتى الأطراف في الصراع. وفي نيبال ما فتئ الخبراء السويسريون يعملون في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة في تيسير الحوار بين الأطراف.

وقدمت سويسرا الدعم أيضا لوحدة دعم الوساطة، ماليا وعن طريق التدريب والمعرفة المفاهيمية بأفضل الممارسات، بما في ذلك مذكرات إرشادية حول الاتحادية والوساطة في عمليات السلام، وحول أسلوب التعامل مع الماضي والوساطة في عمليات السلام.

ويتناول تقرير الأمين العام مسائل هامة كثيرة تتطابق بطرق ما مع تجربتنا الوطنية. واسمحوا لي أن أسوق ثلاثة أمثلة.

الأول، حتى تتكلل الوساطة بالنجاح فإنها يجب أن تتناول الأسباب الجذرية للصراع، وهي تتطلب تفهما مستفيضا للأوضاع المحلية وأبعادها الثقافية والسياسية والطائفية. وفي هذا الصدد، يتسم التعاون الوثيق مع الوسطاء المحليين والمجتمع المدني بالأهمية. وهذا التعاون يعزز أيضا التملك الوطني للعملية.

ثانيا، تنفيذ أحكام القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠(٢٠٠٨) بشأن المرأة والسلام والأمن ما زال ينطوي على تحد كبير. لذلك ندعم بقوة التزام الأمين العام بزيادة نسبة النساء في أفرقة الوساطة، والعمل بصورة خاصة على تحسين خبرة كبار الوسطاء وأفرقتهم في المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

ثالثا، الوساطة المجدية لا بد أن تشمل جميع أطراف الصراع. وهذا يمكن أن يقود إلى مأزق محير حول طريقة معالجة حتميات العدالة من جهة وحتميات السلام من جهة أخرى. وإن المعايير والمبادئ الإرشادية التي صيغت في هذا المجال تشكل مثالا جيدا على طريقة إضفاء الطابع الاحترافي على الوساطة. لكن الحاجة ما زالت تقوم إلى تعاون أفضل فيما بين جميع العناصر المتورطة في الصراع إذا أردنا أن نفلح في تنفيذ هذه المعايير.

ختاما، اسمحوا لي أن أشدد على أهمية قيام المجلس بتطوير رؤية جماعية لدوره في جهود الوساطة الدولية، آخذا في الاعتبار التداؤب والترابط بين الوساطة وحفظ السلام وبناء السلام. ومن المهم جدا أيضا أن يواصل المجلس الحوار

مع غير الأعضاء حول هذا الموضوع. وإننا نعتبر تقرير الأمين العام واجتماع اليوم خطوتين أوليين مهمتين.

وفيما يتعلق بالمتابعة، سيكون من الضروري صياغة الأفكار الواردة في التقرير بمزيد من التحديد ومواصلة تطوير الإطار العام الذي اقترحه الأمين العام اليوم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البوسنة والهرسك.

السيدة شولاكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكركم يا سيدي الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة. ولديّ ثقة بأن هذه الجلسة، في ظل إدارتكم القديرة، ستكون مثمرة للغاية.

تعرب البوسنة والهرسك عن تأييدها للبيان الذي سيقدمه ممثل الجمهورية التشيكية باسم الاتحاد الأوروبي.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقريره الرصين عن تعزيز الوساطة والأنشطة التي تدعمها.

سوف يواجه العالم الحديث تحديات جديدة. وثمة تكهنات تتنبأ بعدد من العوامل الممكنة لتحريك الصراعات في المستقبل، كالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحادة، والنفط، وبعض المعادن الاستراتيجية، وتغير المناخ، وما يتعلق به من نضوب الموارد.

وقد تعلمنا من التاريخ الحديث أن الغالبية الساحقة من الصراعات لا يمكن حلها باستخدام القوة. وغني عن الذكر أن الحرب تستنفذ موارد الدولة الاقتصادية والمالية القيّمة وأثمن مورد لديها: حياة البشر. وليس قصدي التشديد على أن الصراعات المسلحة باهظة التكاليف بل على أنها ضرب من العبث. فجميع الأطراف المتورطة في صراع تتوصل في النهاية، سواء من تلقاء ذاتها أو من خلال أطراف فاعلة أخرى في العلاقات الدولية، إلى حل لإنهاء الصراع. وأخلص من ذلك في بياني إلى أن التسوية السلمية للتراعات من خلال الوساطة أداة لا غنى عنها في تسوية الصراعات المعاصرة والصراعات التي يمكن نشوبها في المستقبل، وستبقى كذلك.

ومن الوجهة النظرية، يمكن تتبع اللجوء للوساطة بوصفها وسيلة للتسوية السلمية للتراعات إلى العالم القديم. وهذه الطريقة الاستباقية تعني أن الوسيط نشط ومشترك في المفاوضات، يقترح على الأطراف شروطا للتسوية، ويضع ترتيبات مبدئية استنادا إلى المجالات التي يمكن أن تتفق فيها الأطراف. كما يتعين أن يتمتع الوسيط بثقة الأطراف في التراع ويجب أن يكون بمنأى عن التحيز. ويوفر هذا التعريف العناصر الأساسية لفكرة الوساطة، باعتبارها مسألة تتسم في الواقع بالحساسية والدقة الشديدة. ولكن عندما تنتقل هذه الطريقة إلى الحياة الواقعية بما فيها من تعقيد، فإن كثيرا من التساؤلات تنشأ ويتعين تقديم إجابة عليها.

وفي هذا الصدد، يمثل تقرير الأمين العام بمنهجيته المعقدة وتحليله الدقيق رائعة حقيقية في هذا الشأن. وينبغي أن يدرج ضمن الكتابات المرجعية لجميع الوسطاء في المستقبل، وأن يُنظر في نشره في طبعة على هيئة دليل.

وقد عانت البوسنة والهرسك تجربتها الخاصة المريرة. ومن دواعي الأسف أنها جربت الوساطة في مراحل الصراع الثلاث جميعا. وغني عن القول إن الوساطة أخفقت في المرحلة الأولى، حين لم يكن الصراع قد تصاعد بعد إلى صراع مسلح. وبسبب تجربتنا "العملية"، يود وفدي أن يبرز بعض النقاط الواردة في التقرير.

أولا، ينبغي حل التراعات في مراحلها الأولى، قبل أن تتحول إلى صراع عنيف، وينبغي أن تكون هذه العملية شاملة قدر الإمكان. وينبغي أن تشترك الأمم المتحدة بكل ما لها من قدرات في هذه العملية بأسرع ما يمكن. ولا بد من استكشاف جميع الطرق، وأكرر، جميعها، لإقناع الأطراف

الفاعلة بالدخول في مفاوضات في مرحلة مبكرة جدا من الصراع.

ثانيا، ينبغي أن يتحلى الوسيط بمهارات جيدة للإصغاء وحل المشكلات، وأن يدعمه فريق متسم بالمقدرة المهنية والمهارة العالية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تمثل المرأة تمثيلا ملائما على مستويات اتخاذ القرار.

ثالثا، النفوذ أداة مفيدة للغاية في الوساطة، ولكنه يجب أن يستخدم بكثير من الحذر وإلا فإنه يمكن أن يسبب مقاومة. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان التعامل مع المفسدين، خاصة إذا كانت بعض الجهات الفعالة الدولية القوية تعمل على السيطرة عليهم. وأحيانا يكون من المفيد جدا أن تمارس بعض البلدان المجاورة أو القوى الإقليمية التي لها علاقة وثيقة بالأطراف بعض الضغط عليها لإقناعها بالجلوس إلى مائدة الحوار.

رابعا، ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة بناء شراكات أوثق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغير الحكومية في بناء قدرات الوساطة. وبالعمل المتضافر قد تصبح تلك المنظمات جميعا مفيدة بدرجة كبيرة في مجال منع نشوب الصراعات.

وأخيرا، تعرب البوسنة والهرسك عن ترحيبها بإنشاء وحدة دعم الوساطة في إدارة الشؤون السياسية، وتؤيد توصية الأمين العام بأن تعد الأمم المتحدة الجيل القادم من الوسطاء الذين يمتلكون المهارات اللازمة لإدارة تحديات المستقبل.

وختاما، أود أن أؤكد أن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب الصراع في جميع مراحله: المرحلة الأولى، قبل أن يتصاعد ويتحول إلى صراع مسلح؛ والمرحلة الثانية، بعد نشوب العنف؛ والمرحلة الثالثة، تنفيذ اتفاقات السلام، يمكن أن يضمن عالما أكثر أمانا وأفضل للعيش فيه بكثير في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئكم يا سيدي الرئيس على توليكم رئاسة مجلس الأمن عن شهر نيسان/أبريل وأن أشكركم على تنظيم هذه الجلسة المكرسة للوساطة وتسوية النزاعات، استمرارا لمبادرة وفد بوركينا فاسو الجيدة التوقيت خلال فترة رئاسته للمجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ويبرهن اختيار هذا الموضوع من جديد على استمرار المكسيك وثباتها في التزامها بخدمة السلام والأمن في كل أنحاء العالم.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للسيد باسكو، وكيل الأمين العام، لإحاطته الإعلامية الشاملة.

إن مناقشة اليوم، التي يوفر الإطار لها تقرير الأمين العام عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها، تتيح فرصة لتأكيد دعمنا لدور الأمم المتحدة في إيجاد حلول للمشاكل عن طريق التفاوض.

والتسوية السلمية للمنازعات هدف مشترك يكمن في صلب النشاط الذي تقوم به منظمتنا، علاوة على كونها أحد المبادئ التي يُهتدى بها في العلاقات الدولية. ويمثل تعزيز هذا النوع من تسوية النزاعات، الذي يستبعد استخدام القوة، مبدأ أساسيا في المادة ٢ من الميثاق، والفصل السادس بأكمله مكرس له. فالوساطة، التي تشكل جزءا من التسوية السلمية، تعدّ بحق أكثر الطرق فعالية في التكلفة وأكثرها كفاءة لإيجاد حلول بناءة للنزاعات.

وتضطلع الأمم المتحدة منذ إنشائها، عن طريق المساعي الحميدة والوساطة التي يقوم بها أمينها العام والشخصيات البارزة، بجهود كبيرة لتسوية الصراعات في العالم بشكل سلمي، وكثيرا ما كللت إجراءاتها بالنجاح. غير أن تلك الإجراءات توصف أحيانا بالإخفاق بسبب

الافتقار إلى فهم جيد لديناميات الصراعات وللمخاطر المترتبة عليها، الأمر الذي يخفي عند النظر إليه بعد وقوع الحدث عدم تحضير أو سوء تدبير للوقت، إن لم يكن عدم الاستعداد لإعلاء سلطة الأمم المتحدة ومبادئ الميثاق أمرا مقصودا.

وللتخفيف من أوجه القصور المذكورة، قابلت جميع الدول الأعضاء بالترحيب اقتراح الأمين العام بإيجاد وحدة لدعم الوساطة مؤلفة من مجموعة من الخبراء المدربين في إطار إعادة الهيكلة الشاملة للمنظمة. وهي تشكل من وجهة نظرنا مرتكزا لنشاط يلزم أن ندعمه بالعمل على تحسين الدعم التنفيذي المقدم للوسطاء، وصلة جيدة بين تدخلات الأمم المتحدة والدعائم الإقليمية ودون الإقليمية، كما تمثل، أخيرا، زيادة في اشتراك مجلس الأمن ودعمه للولاية المناطة بالوسطاء.

وقد أظهرت التجربة أن الوساطة لكي تكون فعالة بحق، بدلا من أن تنحصر ضمن نطاق صلاحيات الأمم المتحدة، تفيد من وجهتي التكاليف السياسية والمادية على السواء من علاقاتها بالعديد من الجهات الفاعلة التي توحد جهودها وتسخّر مهاراتها في المراحل المختلفة من العملية، وفقا للإسهام الخاص لكل منها، ومع أخذ المزايا النسبية التي تمثلها إجراءاتها بعين الاعتبار.

علاوة على ذلك، فإننا نرى أن تحسين أسلوب تمويل البعثات السياسية الخاصة سيجعل من الممكن تحديد سبل الاستخدام الأمثل لموارد المنظمة على الأجلين المتوسط والطويل.

لقد رعت أفريقيا منذ أمد طويل تقاليد التفاوض والحوار لحل النزاعات بالوسائل السلمية. ونشأت ثقافة الحوار هذه بالفعل منذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٦٣، من خلال اللجنة المعنية بالوساطة والمصالحة والتحكيم. وكانت أنشطتها ترمي إلى تيسير هدف تنمية القارة، الذي أعاقه باستمرار انتشار الصراعات في ذلك الوقت.

وبتحول تلك المنظمة إلى الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٢، تعهدت دولها الأعضاء بالتجديد الموضوعي لعدد من أجهزتها، مع الاهتمام بإدراج آلية مماثلة لإدارة الصراعات وحلها في هيكلها المؤسسي الجديد، على أساس إنشاء فريق للحكماء يكون مسؤولا عن دعم جهودها، من أجل منع اندلاع الصراعات وتهيئة الظروف المؤاتية لإدارة الصراعات وحلها. وهذه الآلية، التي كانت الأولى من نوعها على الساحتين الأفريقية والدولية، لم تمكن البلدان الأفريقية من وضع مضمون محدد لثقافة السلام – التي تمثل طموحا قويا لدى جميع الشعوب الأفريقية فحسب – بل إنها أتاحت الفرصة أيضا لأفريقيا خصوصا للاستفادة من الخبرة الكبيرة المتوفرة في سعيها للتوصل إلى حلول دائمة للصراعات القائمة.

وفي الوقت الذي نشهد زيادة غير مسبوقة في عدد ونطاق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي تبين الحدود المستهدفة لقدرة المنظمة على الوفاء بهذه الاحتياجات، يصبح من الحتمي إجراء التغيير الذي طال انتظاره كثيرا للانتقال بالمنظمة من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع. ويجب على المجتمع الدولي بأكمله، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، أن يلتزما الآن بنهج صارم يهدف إلى دعم وتوطيد وتوسيع نطاق الزخم الذي أطلقه الاتحاد الأفريقي في القارة الأفريقية، والذي ستستفيد الأمم المتحدة من ورائه.

أخيرا، أود أن أؤكد على أن الجزائر، التي طالما أيدت التسوية السلمية للنزاعات، كثيرا ما طلب منها أن تتوسط في حالات مختلفة من قبيل النزاع بين إيران والعراق في عام ١٩٧٤، الذي تم فيه تفادي نشوب الصراع وأزمة الرهائن عام ١٩٧٩ بين الولايات المتحدة وإيران؛ والحرب الأهلية في لبنان، التي أدت إلى إبرام اتفاقات الطائف؛ والصراع المفتوح بين إثيوبيا وإريتريا، الذي انتهى باتفاق الجزائر لعام ٢٠٠٠؛ والجهود الجارية فيما يتعلق بالمسائل ذات الطبيعة الحساسة والداخلية في البيئة الإقليمية المباشرة

على حدودها الجنوبية. وقد تعلمنا من تلك الحالات أن أي جهد ناجح للوساطة يجب الاضطلاع به مع الاحترام لمبادئ الميثاق، وينبغي أن يعتمد على الإرادة السياسية القاطعة لأطراف النزاع، والحساسية العميقة لدى الوسيط تجاه البيئة، وفوق كل شيء ثقة الأطراف في الوسيط.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يسر وفد بلادي أن يراكم، سيدي، تترأسون أعمال مجلس الأمن باسم المكسيك لشهر نيسان/أبريل، في الوقت الذي ينظر المجلس في مسألة الوساطة في ضوء التقرير الجلي والشامل للأمين العام (S/2009/189)، الذي قدمه اليوم وكيل الأمين العام، السيد لين باسكو.

إن تجسيد المبدأ العرفي للتسوية السلمية للنزاعات في ميثاق الأمم المتحدة قد أضفى الشرعية على الوساطة بوصفها من الوسيلة الأثيرة والفعالة لحل النزاعات والصراعات. ومنذ ذلك الحين، أثبتت الوساطة فعاليتها وفائدتها، في الكثير من الحالات، في السعي إلى حلول للأزمات وتتزايد أهميتها في عالم تمزقه صراعات من مختلف الأشكال، وهشاشة حالات ما بعد انتهاء الصراع. وهنا، يثلج صدورنا أن أشكالا مختلفة للوساطة تميل إلى الطابع الوقائي وتغطي حالات ما بعد انتهاء الصراع.

عند ممارسة الوساطة، يتبين بشكل واسع أن نجاح مثل هذه الجهود ما زال يعتمد على التزام الأطراف بالتعاون بشكل إيجابي مع جهود الوسيط. ويشتمل نجاح هذا التعهد على عدد معين من المبادئ: أولا، موافقة الأطراف على طلب خدمات الوسيط؛ ثانيا، الإرادة السياسية الحقيقية للأطراف، لا الظاهرية فحسب، بالالتزام بالتوصل إلى عملية التسوية، واعتمادها مواقف تدعم التسوية بدلا من أن تعرقلها؛ ثالثا، تمتع الوسيط بالحرية والحياد في فهمه للنزاع والتزامه بحماية المكاسب المحققة وتوطيدها. ويتطلب ذلك، فوق كل شيء، المعرفة بتاريخ الوضع السائد، والوعي بحقائقه، والقدرة على الحفاظ على الحوار المستمر والجوهري والواقعي ذي التوجه المستقبلي بين أطراف النزاع.

وتعد الوساطة حافزا وطريقة للعمل مصممة من أجل التأثير في سلوك الأطراف والتقريب بين وجهات نظرها، وتكمن الصعوبة، كما يشير الأمين العام في تقريره، في تحويل ”الخصومة إلى عملية لحل المشاكل“، وفي دفع ”الأطراف المترددة إلى القبول“ وفي ”الابتعاد عن المواقف المتصلبة لاستكشاف خيارات مبتكرة“ (S/2009/189، الفقرة ٢٥).

ولا يمكن للأطراف أن تحقق أي تقدم، من جانبها مع الوسطاء، دون دعم مجلس الأمن، وجهود الأمين العام، وتشجيع الدول الأعضاء. وبالفعل، يشكل الدور الذي يمكن أن يضطلع به المجلس في مجال الوساطة عاملا أساسيا، وله أثر إيجابي وفوري على الصراع. وعن طريق دعم المجلس لجهود المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام ومبعوثوه وممثلوه، فإنه يعزز الوساطة ويمنح فرصا واسعة لتسوية الصراعات بالوسائل السلمية قبل اللجوء إلى أي بديل آخر.

وفي الوقت ذاته، فإن المجلس، بموجب مسؤوليته عن الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، يستطيع أن يستخدم سلطته إزاء أطراف الصراع من أجل زيادة المكاسب والامتيازات التي توفرها الوساطة، إلى أقصى حد، ويمكنه أن يشجع الأطراف على اتخاذ موقف بناء إزاء الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، وأن ينظر في الأثر المترتب على شعوب المنطقة وعلى هدف إحلال السلام والأمن الدوليين.

يضطلع الأمين العام، من جانبه، بدور تكميلي قيّم ويتمتع بهيبة تمكّنه من التدخّل الفعال للتغلب على حالة الجمود أو إطلاق التسوية مجددا في نزاع أو صراع ما.

وينبغي دعم ذلك الدور سياسيا وماديا، بما في ذلك عن طريق المساعدات المقدمة لوحدة دعم الوساطة، وإنشاء قاعدة بيانات بأسماء المرشحين المحتملين للوساطة والتيسير والتفاوض، وأخيرا تعزيز التدريب في مجال الوساطة.

علاوة على ذلك، وفي حين كانت الملاحظة الواردة في تقرير الأمين العام بشأن الدور الذي تضطلع به الدول في الحد من الصراعات وحلها تنطبق على الدول الأعضاء في مجلس الأمن والدول الأخرى صاحبة النفوذ، فإنها تنطبق بشكل متساو، إن لم يكن أكثر، على الدول المجاورة لمنطقة الصراع أو النزاع. وبالفعل، فإن التشديد في التقرير على الحاجة الملحة لفهم الصراعات في سياقها الإقليمي أو دون الإقليمي، يؤكد تلك الحقيقة، الأمر الذي يقتضي من دول المنطقة أن تتصرف بأسلوب إيجابي فيما يتعلق بتسوية النزاع أو الصراع.

ومع ذلك فإن نتائج الوساطة، إذا ما نجحت، ستكون منقوصة أو يمكن عكس مسارها بسهولة إن لم تتبعها جهود لبناء السلام – إذا ما نأى المجتمع الدولي بنفسه عن الصراع ولم يساعد الأطراف على تعزيز سيادة القانون والديمقراطية لإنعاش اقتصاداتها وإدارة مرحلة ما بعد انتهاء الصراع بشكل أفضل.

وما فتئ المغرب يؤيد، فكرا وعملا، حل المنازعات والصراعات بالطرق السلمية. وظل ملتزما على الدوام بدعم الحوار والتقريب بين وجهات النظر في مناطق مختلفة من العالم، لا سيما في الشرق الأوسط وأفريقيا، بما في ذلك في منطقة نهر مانو. وقد عزز تمسك بلدي بالتسوية السلمية للمنازعات التزامه المبكر بالأمم المتحدة في مجال عمليات حفظ السلام، ذلك الالتزام المستمر الذي يزداد قوة.

وأخيرا، فإن المغرب على استعداد لتأييد جهود الأمم المتحدة ودعم مسعاها لإيجاد هيكل لدعم الوساطة، ليعمل بكفاءة وفعالية في إطار دبلوماسية الأمم المتحدة الوقائية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): ما زال هناك حوالي ٢٠ متكلما في قائمتي لهذه الجلسة. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.
